دليل القياس

مقدمة عن القياس:

- تعريفه
- القياس والنحو
- إنكار القياس

بيان ما قاله الشيخ أمين الخولى عن القياس

ابن مضاء القرطبى لاينكر القياس

شبه واعتراضات ترد على القياس، والرد عليها.

دليل القياس

القياس لغة واصطلاحا

القياس فى اللغة: التقدير، وفى الاصطلاح: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضى إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل: هو اعتبار الشىء بالشىء بجامع.

وكلها حدود متقاربة.

ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم. وذلك مثل أن تركب قياسا فى الدلالة على رفع مالم يسم فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل.

فالأصل هو الفاعل، والفرع مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع.

والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذى هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد. يقول ابن الأنبارى: «وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو»[1].

* * *

القياس والنحو

بدأ القياس ونشأ مع النحو، ونما معه أيضا منتقلا إليه من علوم الشريعة، كما

(١) لمع الأدلة ف / ١٠ ص ٤٢.

انتقل كثير من العلوم والأصول والمصطلحات. ولا أعنى بالانتقال أنه اصطنع أولا فى علوم الشريعة ثم استعير إلى علوم اللغة، ولكن الأمر أيسر من ذلك فقد دعت الحاجة إليه فى الشريعة[١] ثم أصبح منهجا عاما وطريقة سائدة فى كثير من فروع المعرفة.

ولم يكن الأمر مصادفة أو على حد تعبير الأستاذ سعيد الأفغانى «من لطيف المصادفات» أن تعاصر مدرسة القياس فى النحو مدرسة الرأى التى رفع بنيانها أبو حنيفة النعمان وتلاميذه[٢].

فقد تشبع الجو الفكرى العام بهذا الاتجاه، وساعد على ذلك انتشار المنطق وبحوثه ودراساته.

ويقترن ذكر القياس فى نشأته الأولى ونموه بذكر من ينسب إليهم آراء فى النحو، ونقرأ فى تراجم أوائل النحاة عبارات «أول من مد القياس وشرح العلل»[٣]، «كان معنيا بالقياس»[٤]، «إن فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو وأصلا من أصوله قد داعبت ذهنه»[٥]، «عنى بالقياس كأصل من أصول دراسة النحو»[٦]، «كاشف قناع القياس فى علمه»[٧]، «بلغ القياس به ذروته»[٨].

* * *

ولا يكتفى ابن الأنبارى باعتبار القياس دليلا من أدلة النحو وطريقا من طرقه بل يبعد عن ذلك فيقول إن النحو هو القياس، ننظر إليه متحدثا عن القياس والنحو مبينا صلتهما الوثيقة بعلوم الشريعة.

---

(١) موضوع القياس فى علوم الشريعة يمكن الرجوع إليه فى كتاب أعلام الموقعين لابن القيم جـ١، ٢، وكتاب المدخل للفقه الاسلامى تأليف الأستاذ محمد سلام مدكور.

(٢) فى أصول النحو ص ٧٤.

(٣) عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى.

(٤) عيسى بن عمر الثقفى.

(٥) عيسى بن عمر الثقفى.

(٦) الخليل بن أحمد.

(٧) الخليل أيضا كما وصفه ابن جنى فى الخصائص ١/ ٣٦١.

(٨) أبو على الفارسى.

«.. النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة ـ والإجماع حجة قاطعة ـ على أنه شرط فى رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعانى المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا فى الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لاتتم إلا به.

ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار فى جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه، ولهذا المعنى سموه أدبا، من قول العرب: أدَب يأدِب أدبا فهو آدب إذا دعا إلى طعامه.. فهذا العلم لما كان مدعوا إليه ومجمعا عليه سمى أدبا.

ثم هذا الرسول ـ ﷺ ـ سمع رجلا يلحن فقال: «أصلحوا أخاكم، رحم الله امرأ أصلح من لسانه» وروى عنه أنه قال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل»: وظاهر الأمر يقتضى الإيجاب، فإن لم يحمل على الإيجاب فلابد أن يحمل على الاستحباب ولو كان علما منكرا لما كان مستحبا، بل ما كان مباحا.

ثم هذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ يقول: تعلموا العربية كما تتعلمون حفظ القرآن. وكتب أيضا إلى أبى موسى الأشعرى: أما بعد، فتفقهوا فى السنة، وتفقهوا فى العربية.

وكان عبد الله بن عمر يضرب ولده على اللحن، ولولا أن الإعراب عنده فى الظاهر واجب وإلا لم يضربه على تركه الإعراب؛ لأن حد الواجب ما استحق العقاب بتركه.

ثم لو لم يكن من الدلالة على صحته إلا أن واضع قواعد فصوله، مرتبة على فروعه وأصوله ذلك الحبر العظيم على بن ابى طالب ـ عليه السلام ـ لكان ذلك كافيا، فإنه إذا كان قول واحد من الصحابة حجة فى قول أشرف أئمة الأمة، فما ظنك بقول ذلك الحبر العظيم على بن أبى طالب ـ كرم الله وجهه ـ والرسول ـ

ﷺ ـ يقول فى حقه «أنا مدينة العلم وعلىٌ بابها» ويقول: «اللهم أدر الحق مع علىّ حيثما دار..».

وقد تلقت الأمة ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره، فكان إجماعا، والإجماع حجة قاطعة»[1].

ونرى فى هذا النص أن صاحبه اعتمد القياس مساويا للنحو، ثم انتقل إلى بيان وظيفة النحو وأهميته ـ مع أن الباب معقود للقياس ـ وكأن فى ذلك بيانا لوظيفة القياس وأهميته، فلايستطيع منكر أن ينكره.

* * *

إنكار القياس

لايتحقق إنكار القياس فى النحو، لأنه ـ كما يقولون ـ كله قياس، ولهذا قيل فى حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. «فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[2]، فاللغوى مثلا شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى، ويقيس عليه»[3]، بل قيل إن القياس يجرى فى اللغة أيضا، ولا يمتنع إثبات اللغة قياسا[4].

وبيان اعتماد النحو على القياس وعدم ثبوته بالنقل والاستعمال فقط يقدمه لنا الأنبارى فى لمعه حيث يقول: «أجمعنا على أنه إذا قال العربى: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيا أو أعجميا نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك القول فى سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال

(١) لمع الأدلة ف / ١١ ص ٤٤ وما بعدها.
(٢) ابن الأنبارى فى لمع الأدلة / ص ٤٤.
(٣) عبد اللطيف البغدادى في شرح الخطب النباتية، نقلا عن السيوطى فى المزهر جـ ١ ص ٥٩.
(٤) نسب السيوطى القول الأول لشافعى، والثانى لإمام الحرمين فى البرهان (المزهر جـ١ ص ٦١، ٦٢).

كل عامل منها على مالا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر فى النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له؛ ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعا به، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا به، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به، وبعد عامل الجزم كل مايجوز أن يكون مجزوما به»[1].

ونرى من يرفض هذا الكلام ولا يرى أن حمل اسم معين لفاعل بعينه على مسموع من العرب يسمى قياسا، فليس: كتب عمر، قياسا على كتب خالد، ويقول: هذا القياس هو حمل مجهول على معلوم مستفيض وروده عن العرب بكثرة يكون معها الاطمئنان إلى أن العرب أرادت القياس عليه.

ثم يتساءل: فهل الذى استفاض عن العرب بكثرة هو: رفع اسم بعينه كزيد مع الفعل، فاحتاج الأمر إلى أن يقاس: عمر وبشير.. أو الذى استفاض إنما هو رفع اسم ما مع كل فعل ما، وكون الاسم زيدا بخصوصه أو لمعنى فى هذا العلم مما لايخطر بالعقل.

وما يقال عن الفاعل يقال مثله فى نائب الفاعل وفى الخبر والمبتدأ وما أشبه ذلك من حيث لايتصور أن القياس يجرى على أن يكون نائب الفاعل أو.. أو... اسما بعينه يقاس عليه[2].

والأستاذ الخولى هنا لايتعرض ـ أو فلنقل لاينكر القياس من حيث هو أصل من أصول النحو ووسيلة من وسائله ودليل من أدلته، ولكنه ينكر على النحاة فهمهم أو تعبيرهم عنه بهذه الطريقة.

وربما كان ابن جنى أكثر توفيقا فيما قدمه من مثال فى قوله: «إذا سمعت: قام زيد، أجزت ظرف بشر وكرم خالد.... »[3].

---

(١) لمع الادلة ص ٤٧ ، ٤٨.

(٢) الاجتهاد فى النحو العربى: الأستاذ أمين الخولى، بحث قدم لمؤتمر المستشرقين باستانبول (١٩٥١).

(٣) الخصائص ١/ ٣٥٧.

وهو بهذا يقترب بعض الشيء مما يقوله الأستاذ الخولى.

وليس هذا فقط هو كل ما يعاب على النحاة ولكن يؤخذ عليهم أيضا أنهم استقلوا كل هذا الاحتفال بالقياس فى النحو مع أنهم قالوا فى حده: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فكيف يكون الأمر استقراءً ويحاط بكل هذا الكلام عن القياس؟

* * *

وينسب إلى ابن مضاء القرطبى ـ مع ما ينسب إليه ـ دعوته إلى إلغاء القياس، «فقد وقف ينظر إلى أمثلته عند النحاة، ليدل على فساده، وأنه لاحاجة للنحو به»[1].

ولنتدبر ما يقوله ابن مضاء فى هذا الشأن:

«العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهِّل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا؟ وذلك أنهم لايقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا»[2].

ويغلب على ظنى أن ابن مضاء هنا لايطالب بإلغاء القياس ـ كما نسب إليه ـ ولكنه فقط لا يعترف ـ أو على الأكثر ـ يطالب بإلغاء ما يسمى بقياس الشبه الذى يوصف بأنه «حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى طبق عليها الحكم فى الأصل»[3]. أليس هذا النوع من القياس هو نفسه الذى يتعجب منه فيقول: كيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع!

(١) مقدمة د. شوقى ضيف على كتاب ابن مضاء ص ٣٧.
(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص ١٥٦.
(٣) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص ٥٦.

يقوى هذا الظن ما قاله عن إعراب الفعل المضارع قال:

«فإن قيل: لم أعربت العرب ماهو بهذه الصفة؟ فقيل: لأنه أشبه الاسم، فى أنه يصلح ـ إذا أطلق ـ للحال والاستقبال، فهو عام، كما أن رجلا وغيره من النكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين، أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه، وكذلك الذى فى أوله الزوائد من الأفعال[1]، وإذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف، فهذا عام يخصص بحرف من أوله، وهذا عام يخصص بحرف من أوله، فأعرب الفعل لهذا الشبه.

وأشبهه أيضا فى دخول لام التوكيد عليه، يقال: إن زيدا لقائم وإن زيدا ليقوم. ويقولون أعرب الاسم؛ لأنه على صيغة واحدة، وأحواله مختلفة: يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال. والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه، فأغنى ذلك عن إعرابه، ولولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ماأعرب»[2].

هذا نموذج لقياس الشبه[3] يعترض عليه ابن مضاء فيقول مصرحا فى نهاية حديثه: «إن الشىء لايقاس على الشىء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشىء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم فى الأصل موجودة فى الفرع»[4].

فالاعتراض ليس على القياس كله كما نرى، يؤكد ذلك أنه عاد يلتمس للفعل المضارع ـ ما فى أوله الزوائد كما يسميه ـ نفس العلة التى أوجبت الإعراب للاسم ليصل بذلك إلى أنه أيضا معرب كالاسم «فإن قيل: يضرب لم أعرب؟ قيل: لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير المؤنث، ولانون خفيفة، ولاشديدة، وكل ماهو بهذه الصفة فهو معرب»[5].

---

(١) نلاحظ اختياره لهذه التسمية وهى موافقة لرأيه فيها.
(٢) الرد على النحاة ص ١٥٤، ١٥٥.
(٣) يأتى بيان لقياس الشبه ونسوق هذا المثال بمزيد من التفصيل.
(٤) الرد على النحاة / ١٥٦.
(٥) الرد على النحاة ص ١٥٤.

يقول: العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودة فى الفعل، وذلك أنا لو قلنا: (ضرب زيد عمرو، زيدا عمرا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول، كذلك إذا قلنا: (لايضرب زيد عمرا) لولا الرفع والجزم، ما عرف النفى من النهى، وكذلك إذا قلنا: (لا تأكل السمك، وتشرب اللبن) لولا النصب والجزم والرفع لما عرف النهى عنهما مفترقين ومجتمعين، من النهى عن الجمع، ومن النهى عن الأول وأن الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن، وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة: تكون منفية، وموجبة، ومنهيا عنها، ومأمورا بها، وشروطا، ومشروطة ومخبرا بها، ومستفهما عنها، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء»[1].

كما يرجح هذا الظن عندى أننا سنرى ـ فيما بعد ـ ابن مضاء يرتضى من العلل بعضها، فهو إذن لايرفض العلل جميعها، وعلى ذلك لايرفض القياس، فليس كما قيل عنه إنه «يستمد ذلك من مذهب الظاهرية إذ كانوا ينفون العلل، كما كانوا ينفون القياس، وهذا طبيعى، لأن القياس ـ كما هو معروف ـ يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم. ومعنى ذلك أنه يقوم على العلل، ومن أجل ذلك يرده أصحاب مذهب الظاهرية، ويحذو حذوهم ابن مضاء فيرده فى النحو كما رد العلل قبله»[2].

يؤيد ما أذهب إليه ـ أنه لاينكر القياس كلية ـ أنه لم يقلها صراحة أو ينص عليها بوضوح كما فعل حين قال: «قصدى من هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغنى عنه النحوى، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى»[3].

ثم يقول: «أما العوامل اللفظية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع»[4].

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٥. وليس هنا مجال مناقشة هذه المسألة التى نراها مطروحة فى الإنصاف م ٧٣، وفى المسائل الخلافية فى النحو للعكبرى: مخطوط رقم ٢٨ ش نحو ورقة ١٠٠، وفى الإيضاح فى علل النحو للزجاجى من ص ٧٧.

(٢) مقدمة د. شوقى ضيف على كتاب الرد على النحاة ص ٣٧.

(٣) الرد على النحاة ص ٥٨.

(٤) نفس المرجع ص ٨٨.

وقال أيضا: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث[1]» وفى موضع آخر يقول: مما ينبغى أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا)[2].

من هنا يمكن أن يقال إن ابن مضاء يطالب بإلغاء العامل ويطالب بإلغاء العلل الثوانى والثوالث ـ مع الاحتياط بقبوله لبعضها كما سنرى ـ ويطالب بإسقاط ما أطلقنا عليه التمارين العملية أو ماوصفه بقوله (ابن من كذا مثال كذا).

أما عن القياس فلا نجد إلا قوله: «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء أو تحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع»[3].

وهذا ما جعلنا نظن أنه يقصد نوعا معينا من القياس هو قياس الشبه، يؤيد ذلك المثال الذى ساقه ـ وقد نقلته قبل هذا بقليل.

وليس هذا رأيا ينفرد به ابن مضاء، ويبدو أن فريقا من العلماء يشاركه فيه، فقد نقل ابن الأنبارى أن «قياس العلة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء، أما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء»[4].

فلم يثبت إذن إنكار للقياس فى النحو لا عن ابن مضاء ولا عن غيره، وبطل أن يكون رواية ونقلا فقط، بل وجب أن يكون فيه قياس.

* * *

وكل ما يمكن أن يقال عن القياس إنما هو بعض شبه تورد عليه[5] نقدمها ونقدم الرد عليها، وفيها مزيد بيان لحقيقة القياس وكيفية إجرائه:

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥١.

(٢) ص ١٦١.

(٣) الرد على النحاة ص ١٥٦، مع أن ابن جنى يذكر للعرب إيثارهم التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل (الخصائص جـ ١ ص ١١١)، ويقول فى ص ١١٣ وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء ببعضها أن حملوا الأصل على الفرع ألا تراهم يعلون المصدر لاعتلال فعله، فاذا حملوا الأصل على الفرع فهل يبقى فى وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الإشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة.

(٤) لمع الأدلة ص ٥٣.

(٥) نلاحظ أنها منصبة فى معظمها على قياس الشبه.

الاعتراض الأول:

لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف فى البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم فى الإعراب.

الرد عليه:

الاعتبار فى كون أحدهما محمولا على الآخر أن يكون المحمول خارجا عن أصله إلى شبه المحمول عليه، والمحمول ضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول. فلما وجب حمل أحدهما على الآخر، كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف.

وعلى هذا يخرج ما ذكر من حمل الاسم على الحرف فى البناء دون حمل الحرف على الاسم فى الإعراب، وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله إلى شبه الحرف ضعف فى بابه، والحرف لما لم يخرج عن أصله قوى فى بابه، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف فى البناء لضعفه فى بابه، ونقله عن أصله، أولى من حمل الحرف على الاسم فى الإعراب.

* * *

الاعتراض الثانى

وإذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع. وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة، فإن مالم يسمّ فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد فارقه من وجه، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس.

الرد عليه:

إنما يجب القياس عند اجتماعهما ـ المقيس والمقيس عليه ـ فى معنى خاص، وهو إما معنى الحكم وإما ما يوجب غلبة الظن، والافتراق الذى ذكر إنما هو افتراق

لا فى معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن وهذا الافتراق لا يؤثر فى جواز الجمع. وبيان ذلك فيما لم يسم فاعله وقياسه على الفاعل فى الرفع: إنه وإن كان يشابهه من وجه، ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذى يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذى يمنع من جواز القياس من المفارقة، وذلك لأن المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد، وهو المعنى الخاص الذى هو معنى الحكم فى الأصل، وأما المعنى الذى يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم، ولا أثر له فى الحكم بحال، فلهذا كان قياس مالم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع أولى من منعه.

* * *

أما الاعتراض الثالث والأخير فهو

لو كان القياس جائزا لكان ذلك يؤدى إلى اختلاف الأحكام؛ لأن الفرع قد يأخذ شبها من أصلين مختلفين، فإذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض فى الحكم، وذلك لايجوز؛ فإن أن ـ الخفيفة المصدرية ـ تشبه أن ـ المشددة المصدرية ـ من وجه، وتشبه ما ـ المصدرية ـ من وجه، وأنّ ـ المشددة ـ معملة، وما ـ المصدرية ـ غير معملة، فلو حملنا أنْ ـ الخفيفة ـ على أنّ ـ المشددة فى العمل وعلى ما المصدرية فى ترك العمل، لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملا مهملا فى حال واحد، وذلك محال.

الرد عليه:

لايمكن أن يلحق الفرع بهما، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبها له، لأنه لايتصور أن يستويا من كل وجه، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر، فلا يؤدى ذلك إلى تناقض الأحكام.

وعلى هذا يخرج ماذكر من حمل أن الخفيفة المصدرية على أنّ المشددة المصدرية فى العمل وعلى ما المصدرية فى ترك العمل؛ فإن أن المصدرية الخفيفة وإن أشبهت أنّ المشددة فى المصدرية، كما أشبهت ما فى المصدرية إلا أن شبهها لأن المصدرية أكثر من شبهها لما المصدرية؛ لأنها أشبهتها لفظًا ومعنى، وإن كان لفظها ناقصا مخففا، والذى يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن تقول: إنّ أنْ يقوم زيد

يعجبنى، كما تقول بقبح: إن أنّ زيدا قائم يعجبنى، فى معنى: إن قيام زيد يعجبنى. وأما ما فإنها أشبهتها معنى لا لفظا، فلهذا كان حملها على أن أولى من حملها على ما[1].

وغاب عن ابن الأنبارى فى هذا الرد أن الشىء الواحد قد يكون له حكمان مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان بلا تناقض؛ لأن الحكم الأول يكون فى لغة والآخر فى لغة أخرى.

وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بنى تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها مما لا يعمل، فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها فى الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأن بنى تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها كقولك: مازيد أخوك وما قام زيد، أجروها مجرى هل، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفى دخول هل عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه[2] لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين[3].

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبين تميم فى هلم: فأهل الحجاز يجرونها مجرى: صه ومه وروید، ونحو ذلك مما سمى به الفعل وألزم طريقا واحد، وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ويراعون أصل ما كانت علميه لَمّ[4].

وأكثر من ذلك فقد يأخذ الشىء شبها من شيئين ويراعى ذلك فى الحكم عليه، قال بعضهم[5] فى الاستدلال على أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضا: «وقع الفعل بين الأداة والاسم، يعنى بالأداة حروف المعانى، قال فأشبه الأداة بأنه لايلزم المعنى

(١) عن ابن الأنبارى فى لمع الأدلة / ٤٩ ـ ٥٣.

(٢) يقول فى الكتاب ١/ ٢٨: «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار».

(٣)، (٤) الخصائص حـ ١ ص ١٧٦.

(٥) أى بعض الكوفيين.

فى كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه، فضارع ليت التى تقع للتمنى، فإذا زال التمنى زالت، وكذلك ما أشبه ليت من الأدوات، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل، فأعطى بحصة شبهه الاسم الرفع والنصب، ومنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء، وخص بالجزم وترك التنوين فى كل حال لحصة شبهه الأداة، لأن الأداة حقها السكون، وألا تعرب ولا تنون لعدمها تمكن الأسماء»[1].

يعلق الزجاجى على هذا بقوله: «هذا الفصل صحيح وهو مذهب البصريين، وإن كان بغير ألفاظهم لأن صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعا للأسماء، والمبنى مضارعا لحروف المعانى، هذا قول سيبويه وجميع البصريين».

وأظن أن الكلام فى الدليل على الفعل المضارع وأنه أشبه الأداة كما أشبه الاسم فأخذ فيه بكلا الشبهين: من حيث شبه الاسم أعرب رفعا ونصباً، ومن حيث شبهه بالحرف أى الأداة جزم ومنع التنوين.

* * *

أقسام القياس: بيان كل نوع وحكمه

أقسام القياس

جاء فى الاقتراح أن القياس فى العربية على أربعة أقسام:

١ ـ حمل فرع على أصل.

٢ ـ حمل أصل على فرع.

٣ ـ حمل نظير على نظير.

٤ ـ حمل ضد على ضد.

والأول والثالث منها يسمى قياس المساوى، أما الثانى فهو قياس الأولى، والرابع هو قياس الأدون[2].

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ٨٢.

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ٤٢.

وأورد صاحب لمع الأدلة أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام[1]:

١ ـ قياس العلة.

٢ ـ قياس الشبه.

٣ ـ قياس الطرد.

ويبدو أن هذه الأقسام الأربعة عند صاحب الاقتراح هى أقسام لقياس العلة بالذات، يوضح ذلك، هذا الحديث عن قياس العلة:

القياس فيه مبنى على اشتراك المقيس والمقيس عليه فى العلة التى يقوم الحكم عليها ويقسم إلى ثلاث أنواع:

١ ـ قياس الأولى: وفيه تكون العلة فى الفرع أقوى منها فى الأصل.

٢ ـ قياس المساوى: وفيه تكون العلة فى الفرع والأصل على سواء.

٣ ـ قياس الأدنى: وفيه تكون العلة فى الفرع أضعف منها فى الأصل[2].

* * *

بيان كل قسم وحكمه

أولا: قياس العلة:

قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل فى العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل.

ويستدل على صحة العلة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول. فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال: الدليل على

(١) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص ٥٢.

(٢) القياس فى اللغة العربية، محمد الخضر حسين ص ٧٧.

صحتها التأثير؛ وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء، وعدمه لعدمها. ألا ترى أنها قبل اقتطاعها عنها كانت معربة فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية».

«أما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف، وأين، وأيان، ومتى لتضمنها معنى الحرف، فإذا طولب بصحة هذه العلة، قال: الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا»[1].

وقياس العلة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء.

* * *

ثانيا: قياس الشبه

أن يحمل الأصل على الفرع بضرب من الشبه غير العلة التى طبق عليها الحكم فى الأصل. وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم.

وبيان ذلك أنك تقول: يقوم فتصلح للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين وسوف اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، وإذا دخلت عليه الألف واللام، فقلت: الرجل، اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه، فقد شابه الاسم، والاسم معرب فكذلك ما شابهه.

أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، والاسم معرب وكذلك هذا الفعل.

أو أنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك: يَضْرِب على وزن: ضارب، وكما أن ضاربا معرب، فكذلك ما أشبهه.

---

(١) لمع الأدلة ص ٥٤.

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الأول هى الاختصاص بعد الشياع، وفى الثانى دخول لام الابتداء وفى الثالث جريانه على الاسم المعرب فى حركته وسكونه.

وليس شيء من هذه العلل فى هذه الأقيسة هو العلة التى وجب لها الإعراب فى الأصل، لأن العلة التى وجب لها الإعراب فى الأصل ـ الذى هو الاسم ـ إنما هو إزالة اللبس. وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه.

وقياس الشبه كما سبق أن ذكرت معمول به عند أكثر العلماء.

* * *

ثالثا: قياس الطرد

هو الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة ـ غلبة الظن ـ فى العلة.

كما لو عللت بناء ليس بعدم التصرف، لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف أو إعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب فى كل اسم غير منصرف.

ولا يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف، لأننا نعلم أن ليس إنما بنى لأن الأصل فى الأفعال البناء، وأن مالاينصرف إنما أعرب لأن الأصل فى الأسماء الإعراب.

فقد ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، وعلى ذلك قيل إن مجرد الطرد لايكتفى به.

وعلى هذا يمكن القول: إن الطرد دليل على صحة العلة وليس هو العلة، «فليس من ضرورة أن يكون دليلا على صحة العلة أن يكون هو العلة» فلابد من إثبات العلة أولا ثم الاستدلال على صحتها بالطرد.

وقياس الطرد غير معمول به عند أكثر العلماء.

* * *

وجوه الاستدلال بالقياس

منها الاستدلال ببيان العلة[1]

وهو ضربان: أحدهما أن يبين علة الحكم ويستدل بوجودها فى موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، وذلك مثل أن يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى[2] فيقول: إنما أعمل اسم الفاعل فى محل الإجماع لجريانه على الفعل فى حركته وسكونه، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه؛ فوجب أن يكون عاملا.

الثانى: أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها فى موضع الخلاف ليعدم الحكم: كأن يستدل من أبطل عمل أن ـ المخففة من الثقيلة[3] فيقول: إنما عملت لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف، فوجب أن لا تعمل.

* * *

والاستدلال بالعكس[4]

نحو أن يقال: لو كان نصب الظرف فى خبر المبتدأ بالخلاف[5] لكان ينبغى أن يكون الأول منصوبا؛ لأن الخلاف لايكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجبا للنصب فى الثانى لكان موجبا للنصب فى الأول، ولما لم يكن الأول منصوبا دل على أن الخلاف لايكون موجبا للنصب فى الثانى.

* * *

الاستدلال بعدم الدليل فى الشىء على نفيه

ويكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فتستدل بعدم الدليل فيه على نفيه. وذلك

---

(١) ذكره ابن الأنبارى، والسيوطى ولم يذكر عمن نقله، وواضح أنه ينقل عن ابن الأنبارى حتى الأمثلة.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (اسم الفاعل).
(٣) الإنصاف م ٢٤ ص ١٢٣.
(٤) ذكره ابن الأنبارى، السيوطى، ولم يذكر عمن نقله.
(٥) الإنصاف م ٢٩ ص ١٥٢.

مثل أن يستدل على[1] نفى أن أقسام الكلام أربعة ونفى أن أنواع الإعراب خمسة فيقول: لو أن أقسام الكلام أربعة أو أن أقسام الإعراب خمسة، لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص فلما لم يعرف ذلك، دل على أنه لا دليل، فوجب أن لا تكون أقسام الكلم أربعة ولا أنواع الإعراب خمسة.

ويرد ابن الأنبارى على من يرى أن النافى لا دليل عليه، وإنما الدليل على المثبت فيقول: إن الحكم بالنفى لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت، فكذلك يجب أيضا على النافى[2].

* * *

الاستدلال بالأصول

مثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة[3]، بأن ما ذهب إليه يؤدى إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا خلاف الأصول، لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن **الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول**، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب.

وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن **الرفع فى الأصل من صفات الأسماء والجزم من صفات الأفعال**[4]، وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم.

* * *

(١) فى النص: على أن أقسام الكلام أربعة والمعنى يقتضى هذه الإضافة.
(٢) لمع الأدلة ف / ٣٠ ـ ص / ٨٨.
(٣) الإنصاف م ٧٤ ص ٣١٩.
(٤) أصلان فى دليل واحد، وقد عقدت فى رسالتى للدكتوراه فصلا بينت فيه أن هناك أصولا مشتركة للبصريين والكوفيين جميعا، وأصولا اختص بها كل فريق، وأتبعته بدارسة عن مدى التزام كل فريق بالأصول التى أقرها.

الاستدلال بعدم النظير[1]

قال ابن جنى فى الخصائص: إنما يستدل بعدم النظير على النفى حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

«فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كنون عنتر، فالدليل يقضى بكونها أصلا، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضا معك وهو فعلل[2].

ونُقل عن أبى عثمان المازنى فى الرد على من ادّعى أن السين وسوف ترفعان الأفعال المضارعة قوله: لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: «ولسوف تعلمون».

فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله.

* * *

الاستحسان[3]

ودلالته أو علته غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف، وهو غير مأخوذ به عند بعض العلماء لما فيه من التحكم وترك القياس.

قيل: هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل هو تخصيص العلة، قيل[4] أيضا: هو مايستحسنه الإنسان من غير دليل.

«من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى والتقوى ونحو ذلك، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من

---

(١) لم يذكره ابن الانبارى ونصّ على ذلك السيوطى ونقله عن ابن جنى.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١٩٧.

(٣) من مصطلح أصول الفقه وهو أحد الأدلة عند الحنفية، وفى تحديده اختلاف كثير هناك، كما هو هاهنا أى فى النحو.

(٤) نقله ابن الأنبارى وقال: «وليس عليه تويل» لمع الأدلة ف ٢٥ ص ٨٠.

أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وهذه ليست علة معتدة. ألا ترى كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لايوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها.

ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة فى أشياء أخرى غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول»[1].

وحمل عليه قول الشاعر:

أريت إن جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا[2]

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع، فهذا إذاً استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لاتقول: أقائمن يا زيدون، ولا أمنطلقن يا رجال... إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له[3].

ومثل من رأى أنه ترك قياس الأصول بمذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد فى أوله[4].

أما تخصيص العلة فمثاله: جمع أرض بالواو والنون، يقال: أرضون، عوضا عن حذف تاء التأنيث، لأن الأصل أن يقال فى أرض: أرضة، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضا عن تاء التأنيث المحذوفة وهذه العلة غير مطردة، لأنها تنتقض بشمس ودار وقدر، فإن الأصل فيه: شمسة ودارة وقدرة، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون، فلا يقال: شمسون ولا دارون ولا قدرون.

---

(١) الخصائص حـ ١ ص ١٣٤.

(٢) الخزانة جـ ٤ ص ٥٧٤ وفيها قصة صاحبة هذا الرجز ـ شرح الكامل للمرصفى ١/ ٩٧.

(٣) الخصائص ١ ص ١٣٦.

(٤) والأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وأن لايكون جزءا منه.

الاستدلال بالتقسيم[1]

ويكون على ضربين أحدهما:

أن يذكر الأقسام التى يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لوجاز دخول اللام فى خبر لكنّ لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم.

بطل أن تكون لام التوكيد، لأن لام التوكيد إنما حسنت مع إنّ لاتفاقهما فى المعنى، لأن كل واحد منهما للتوكيد، وأما لكنّ فمخالفة لها فى المعنى.

وبطل أن تكون لام القسم، لأن لام القسم إنما حسنت مع إن لأن إن تقع فى جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها فى ذلك.

وإذا بطل أن تكون لام التوكيد.، وبطل أن تكون لام القسم، بطل أن يجوز دخولها فى خبر لكن[2].

الثانى:

أن يذكر جميع الأقسام التى يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذى يتعلق به الحكم من جهته، فيصح قوله. وذلك مثل أن يقول: لايخلو نصب المستثنى فى الواجب[3] نحو: قام القوم إلا زيدا. إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية[4] إلا، وإما أن يكون بإلا، لأنه بمعنى أستثنى، وإما أن يكون لأنها مركبة من إنّ ولا، وإما أن يكون التقدير فيه: إلا أن زيدا لم يقم.

بطل أن يكون العامل هو إلا بمعنى استثنى وذلك من أربعة وجوه.

وبطل أن يكون العامل للنصب إلا لأنها مركبة من إن ولا فخففت إن وركبت

---

(١) يقال فيه أيضا: السبر، انفرد بذكره ابن الانبارى.

(٢) الإنصاف م ٢٥ ص ١٢٨، ونفس هذا الاستدلال ذكره ابن هشام فى المغنى.

(٣) الإنصاف م ٣٤ ص ١٦٧.

(٤) يبدو أنه احتراز من مجيء الفعل لازما، مع أنه ينصب الظرف مثلا.

مع لا، وذلك من وجهين: أحدهما أن إن إذا خففت لاتعمل على مذهب مَنْ ذهب إلى هذا القول. والثانى أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحد منهما عن حكمه، وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له فى حالة الإفراد. وهو لايقول فى إلا كذلك، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب، فينصب باعتبار إنّ، ويرفع باعتبار لا[1].

وبطل أيضا أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله: إلا أن زيداً لم يقم، لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب أنه لم يفعل؛ أو أن[2]، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل، فيبطل بقولهم: قام زيد لاعمرو، وإن أراد أن أن هو[3] الموجبة للنصب، كان اسمها وخبرها فى تقديم اسم، فلابد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف.

وإذا بطل أن يكون العامل للنصب إلا بمعنى استثنى، أو لأنها مركبة من إن ولا، أو لأن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية إلا.

وهذا النوع أو الوجه من وجوه الاستدلال يحتاج إلى مهارة شديدة فى استيفاء الأقسام، ثم فى كيفية إبطالها جميعا ليبطل الحكم، أو إبقاء ما يرتضيه ليتعلق الحكم به، وفيه إفحام للخصم، لأنه يسد عليه جميع منافذ الطعن فيه، وللبصريين باع طويل فيه.

ونلاحظ أنه يغلب أن يذكر الوجه الذى يتعلق به الحكم من جهته أى الذى يرتضيه أولا ثم باقى الوجوه التى يعمل على إبطالها. وهذا فى النوع الثانى من الاستدلال بالتقسيم.

والمستدل بهذا النوع من الاستدلال يحتاج إلى معرفة تامة بجميع وجوه الاستدلال، لأنه يحتاج إليها فى إبطال الوجوه الواردة فى التقسيم.

---

(١) ينفى هنا التنظير بحتى فهى تعمل عملين أيضا: العطف والجر، فيقول إنه حرف واحد يعمل بتأويل حرفين، فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره، وإن ذهب مذهب الجر لم يتوهم غيره.

(٢) لجأ إلى استخدام الوجه الأول من التقسيم فى إبطال هذا القول.

(٣) هكذا فى النص، والصحيح أنها (هى) لتوافق: الموجبة، لمع الأدلة ص ٧٦.

وقد يحتاج فى إبطاله أحد هذه الوجوه إلى اللجوء إلى استخدام التقسيم مرة أخرى كما رأينا فى إبطاله أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله إلا أن زيدا لم يقم.

* * *

الاستدلال بالأولى[1]

وهو أن يبين فى الفرع المعنى الذى يعلق الحكم به فى الأصل زيادة[2].

وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة وما التعجبية فيقال: أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به، وإذا بنى الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به، فلأن تبنى أسماء الإشارة، وما التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى[3].

* * *

الاستدلال بالاستقراء[4]

استدلوا به فى مواضع منها انحصار الكلمات فى الاسم والفعل والحرف[5].

* * *

الاستدلال بالباقى[6]:

كقولنا: الدليل يقتضى أن لا يدخل الفعل شىء من الإعراب لكون الأصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل فى دخول الرفع والنصب

---

(١) ذكره ابن الأنبارى فى لمع الأدلة.

(٢) هكذا وردت فى النص، والأفضل: «وزيادة» لأن الفرع يحتوى المعنى الذى فى الأصل وزيادة، وقد ذكر المحقق فى الهامش أنها موجودة هكذا «وزيادة» فيما رمز إليه بـ (لم) من نسخ الكتاب.

(٣) لمع الادلة / ٧٦.

(٤) ذكره السيوطى فى الاقتراح.

(٥) وهو ما اتخذ له طريق آخر فى الاستدلال عليه، وهو الاستدلال بعدم للدليل فى الشىء فى نفيه ـ كما سبق أن بينت.

(٦) ذكره السيوطى فى الاقتراح.

على المضارع لعلة اقتضت ذلك: فبقى الجر على الأصل الذى اقتضاه الدليل من الامتناع.

* * *

جمع السيوطى فى الاقتراح ما قاله ابن الانبارى فى لمع الأدلة وماذكره ابن جنى فى الخصائص، ونص فى كل وجه ـ أو نوع كما يختار ـ على من نقل عنه، بل مثل له بنفس الأمثلة.

وفى ذكرى لهذه الوجوه بدأت بالمشترك ثم ما انفرد به كل واحد، فقد انفرد الأنبارى بالتقسيم والأولى، وانفرد السيوطى بذكر الاستقراء والباقى.

رتب ابن الأنبارى هذه الوجوه كما يأتى: التقسيم، الأولى، العكس، بيان العلة، الأصول[1]، وخصص للاستحسان فصلا[2]، وللاستدلال بعدم الدليل فى الشىء على نفيه فصلا آخر[3]، ويبدو أنه راعى كثرة ورودها، لأنه قال: «اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر منها ما يكثر التمسك به...»[4].

أما صاحب الاقتراح فأعتقد أنه كان يهمه الجمع فقط.

أحكام تتصل بالعلة

نعرض هنا بعد استكمال وجوه الاستدلال بعض أحكام تتعلق بالعلة تلقى مزيدا من الضوء على هذا الوجه الهام من وجوه الاستدلال.

* * *

أ ـ الطرد والعكس فى العلة

ذهب أكثر العلماء إلى أن الطرد شرط فى العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند

(١) لمع الأدلة ف ٢٤ ص ٧٣ ـ ٧٨.
(٢) الخامس والعشرون.
(٣) الثلاثون.
(٤) لمع الأدلة ص ٧٣.

وجودها فى كل موضع، كرفع ما أسند إليه الفعل فى كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه.

كما ذهب أكثر العلماء إلى أن العكس أيضا شرط فى العلة، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو: عدم الرفع للفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، وعدم النصب للمفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا.

وقيل إن العكس ليس بشرط فى العلة، ومعنى عدم العكس أنه لايعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لايعدم نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو: زيد أمامك، من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقى منصوبا بعد حذف الفعل منه لفظا وتقديرا على ماكان عليه قبل حذف الفعل منه[1].

* * *

ب ـ العلة إذا لم تتعد لم تصح[2]

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ومن وما وإذ ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو: هل وبل وقد قال؛ فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية.

هذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين، نحو: يد وأخ وأب ودم وفم وحر وهن.

ومن ذلك قول أبى اسحق فى التنوين اللاحق نحو: جوارٍ وغواشٍ[3] إنه عوض من ضمة الياء.

---

(١) لمع الأدلة ص ٦٣ ف ١٨.

(٢) تعبير ابن جنى فى الخصائص ١ / ١٦٩.

(٣) يسميه ابن جنى مثال الجمع الأكبر.

هذه علة غير متعدية ـ غير جارية كما يطلق عليها ابن جنى أحيانا ـ لأنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء: يرمى ويقضى، فتقول: يرمٍ ويقضٍ.

* * *

ج ـ تخصيص العلة

يجوز أن يدخل التخصيص العلة وذلك عند من لايشترط الاطراد فيها وذلك مثل أن يقول: إنما بنيت: قطام وحذام وسكاب لاجتماع ثلاث علل تمنع من الصرف وهى: التعريف والتأنيث والعدل عن قاطمة وحاذمة وساكبة فهذه العلة غير مطردة، وذلك لأنه قد يوجد ثلاث علل أو أكثر ولا يجب البناء «ألا ترى أن أذربيجان فيه أكثر من ثلاث علل، ومع هذا ليس بمبنى»[1].

ومثل أن يقال: الدليل على أن حاشى ليس بحرف أنه يدخله الحذف، ولو كان حرفا لما دخله الحذف، وهذا غير مطرد فرب حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه: رُبَ، وقد قرىء به: «ربما يود الذين كفروا» وكذلك سوف، يقال فى سوف أفعل: سَوْ أفعل بحذف الفاء.

أما عن إلحاق الوصف بالعلة فقد اختلف فيه، بعض العلماء يرى أنه لايجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق. ويبدو أن الأمر فيه تفصيل فقد يكون ـ الوصف ـ حشواً لا أثر له فى العلة وذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول: إنما امتنع من الصرف، لأن فى آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما فى آخره ألف التأنيث المقصورة فذكر المقصورة حشو؛ لأنه لا أثر له فى العلة، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة، وإنما كانت مانعة للصرف لكونها للتأنيث فقط، فألف التأنيث الممدودة سبب مانع للصرف أيضا. يقول ابن جنى فى هذا الموضع: ولو استظهرت بذكر مالا يؤثر فى الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوا من القول؛ ألا ترى أنك لوسئلت عن

(١) لمع الأدلة ف ٧، ص ٦٠.

رفع طلحة من قولك: جاءنى طلحةُ، فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث، أو لأنه علم، لم يكن ذكرك التأنيث والعلمية إلا كقولك: ولأنه مفتوح الطاء أو لأنه ساكن عين الفعل، ونحو ذلك مما لايؤثر فى الحال، فاعرف بذلك موضع مايمكن الاحتياط به للحكم مما يعرى من ذلك، فلا يكون له فيه حجم (قدر) وإنما المراعى من ذلك كله كونه مسندا إليه[1].

ويسوق مثالا آخر يعتبره مطابقا للأول:

«من ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد فى قولك: ضربت زيدا، إنه إنما انتصب لأنه فضلة ومفعول به، فالجواب قد استقل بقولك: لأنه فضلة، وقولك من بعد: ومفعول به تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه»[2].

ويبدو لى أن فى إضافة «ومفعول به» بعد: فضلة معنى ما أوضح بل أكثر فائدة من إضافة مؤنث لإسناد الفعل فى المثال السابق. وذلك أن الفضلات كثيرة، كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء، فلما قيل: ومفعول به كان فى ذلك بيان لنوع الفضلة.

وقد يكون هذا الوصف أو التخصيص مؤثرا أثرا ما ولو كان الاحتياط من الخصم، وقد يكون هذا المثال مبينا لما أقصد:

تصح الواو إذا اجتمعت مع الياء وسبقت الأولى منهما بالسكون نحو: حيوة، عوى الكلب عيوة، ونحو صحة الواو فى غزوا ورميا وصحة الواو فى نحو اجتوروا واعتونوا ولذلك يجب أن يقال فى علة قلب الواو والياء: ألفا: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين نحو: قام وباع وغزا ورمى. فلابد أن ينص على تحركهما وانفتاح ما قبلهما.

---

(١) الخصائص ١ / ١٩٤.

(٢) نفس المرجع.

وبذلك نكون حققنا بهذا القول ما أوصانا به ابن جنى حين قال: « تنظر إلى آخر ما يلزمك إياه الخصم، فتدخل الاستظهار بذكره فى أضعاف ما تنصبه من علته، لتسقط عنك فيما بعد الأسولة والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك والإفساد لما قررته من عقد علتك»[1].

ويناقش ابن الانبارى هذه المسألة مناقشة نظرية بحتة وذلك حين يقول: «ذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر ـ الوصف ـ لدفع النقض لم يكن حشوا فى العلة، وتمسكوا فى الدلالة على ذلك بأن قولوا: الأوصاف فى العلة تفتقر إلى شيئين أحدهما: أن يكون لها تأثير، والثانى أن يكون فيها احتراز، فكما لايكون ماله تأثير حشوا فكذلك ما فيه احتراز حشوا، وهذا ليس بصحيح، لأن ماله تأثير فيه تأثير واحتراز فلوجود الشرطين جعل علة، وما ذكر للاحتراز فقط فقد فيه أحد الشرطين، فلا يعتد به[2].

وهى مناقشة نظرية فلسفية لم يقدم فيها مثالا يؤيد ويدل على ما يقول، أو يدحض فكرة الخصم.

* * *

د ـ العلة الموجبة والعلة المجوزة (السبب)

يطالعنا ابن جنى فى خصائصه بحديث عن نوعين من العلل يقول فيه: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه فى اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو فى الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب»[3].

---

(١) الخصائص ١/ ١٤٥.

(٢) لمع الأدلة ف ٣٣ ص ٧٢.

(٣) الخصائص حـ ٤ ص ١٦٤.

ويمثل لها بأن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم بها الكلام، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى، فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة ـ إن شئت ـ حالا وإن شئت بدلا؛ فتقول على هذا: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت مررت بزيدٍ رجلاً صالحا، على الحال، ونرى هنا كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه.

وقال السيوطى: «ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا» وشرح ذلك ابن علان فقال: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة لأن ذلك شأنها، أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع، وما كان مجوزا يسمى سببا[1]، لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع».

* * *

هـ ـ تعارض العلل

وله صورتان:

١ ـ حكم واحد تتجاذب كونه ـ أى وجوده وحصوله ـ علتان أو أكثر:

قد تكون كل علة من العلل المذكورة لفريق كرفع المبتدأ، يعتل البصريون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه بالخبر ويقولون إنهما يترافعان... فالحكم واحد والعلل مختلفة تبعا لاختلاف الفريق والمذهب.

وقد يعلل الحكم بعلتين تستغنى كل منهما عن الأخرى صالحتين لهذا الموضع: نحو قولنا: هذه عشرىٌ وهؤلاء مسلمىٌ، فقياس هذا على قولنا: عشروك ومسلموك أن يكون أصله: عشرويٌ ومسلمويٌ فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه: أحدهما، اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون والآخر أن ياء المتكلم أبدا تكسر الحرف الذى قبلها إذا

(١) وفى هامشه: لأن السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب، كوجود الراحلة من أسباب جواز الحج لاوجوبه. والمثال من الفقه لا من النحو؛ لأن النحو بأدلته وأصوله محمول على الفقه.

كان صحيحا، نحو: هذا غلامى ورأيت صاحبِى، وقد ثبت أن نظير الكسر فى الصحيح الياء فى هذه الأسماء. فهذه علة غير الأولى فى وجوب قلب الواو ياء فى عشروى ومسلموى: وأن يقال: عشرِىٌ ومسلمىّ بالياء كما يقال: غلامِى بكسر الميم.

الوجه الآخر أو الصورة الأخرى أن تكون العلتان معا موجبتين للحكم، فالواحدة منهما لا تقوم علة بنفسها حتى تنضم إليها الأخرى ومثالها باب مالا ينصرف «وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هى لا جتماع شبهين فيه من أشباه الفعل، فأما السبب الواحد فيقل أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل»[1].

ويوضح ابن جنى هذه الصورة بطرح عدة أسئلة حول الممنوع من الصرف، وعرض إجابته عنها مما يلقى مزيدا من الضوء عليها:

«فإن قيل: فإذا كان فى الاسم شبه واحد من أشباه الفعل: أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير، فماذا التأثير؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه فما بالُه إذا انضم إليه سبب آخر أثرا فيه فمنعاه الصرف؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر كما لو يؤثر فيه الأول؟».

وجوابه عن ذلك قاطع مقنع، يقول:

«السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف، فإنه لابد فى حال انفراده من تأثير فيما حله، وذلك التأثير الذى نومىء إليه وندّعى حصوله هو تصويره الاسم الذى حله على صورة مّا إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معا على منع الصرف؛ ألا ترى أن الأول لو لم نجعله على هذه الصفة التى قدمنا ذكرها لكان مجىء الثانى مضموما إليه لا يؤثر أيضا كما لم يؤثر الأول. ثم كذلك إلى أن تفنى أسباب منع الصرف فتجتمع كلها فيه، وهو مع ذلك منصرف. لا، بل دل تأثير الثانى على أن

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٧٤.

الأول قد كان شكل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها، وكان مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف»[1].

وهناك من يهتم ببيان الخلاف فى تعليل الحكم بأكثر من علة فيقول: إن العلماء اختلفوا فى ذلك فذهب قوم إلى أنه لايجوز، لأن هذه العلل مشبهة بالعلل العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تعلل بعلتين فصاعدا، وذلك مثل أن تدل على كون الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل بعلل[2] وتمسكوا فى الدلالة على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هى إمارة ودلالة على الحكم، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الإمارات والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل.

ونرى ابن الأنبارى لايهتم بعد ذلك بإبداء رأيه أو إعلان انضمامه إلى أى فريق، وإنما هو يناقش فقط قولهم «إن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هى إمارة ودلالة» يقول: «ما المعنى من قولكم: إنها ليست موجبة؟ إن عنيتم أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعالمية لا تعلل إلا بالعلم فمسلم، وإن عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق، فلا نسلم، فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية، فينبغى أن تجرى مجراها»[3].

٢ ـ الصورة الثانية: الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان:

قد يؤدى اختلاف العلل إلى اختلاف الحكم فى الشىء الواحد، وقد سبق أن قدمت مثالا لذلك ما التى يعملها أهل الحجاز ويهملها بنو تميم.

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٧٤.
(٢) ويذكر العلل حتى العاشرة.
(٣) لمع الأدلة ف / ١٩ ـ ص / ٦٥.

ومن ذلك ليتما، فقد تركب ليت مع ما، فتسلب بذلك ليت عملها. وقد تلغى ما عنها فيبقى العمل كما هو.

ويبدى صاحب الخصائص[1] ملاحظة طريفة حين يقول: «الخلاف إذاً بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا».

* * *

و ـ دور الاعتلال

ومعناه: أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء. والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر، وهو من مصطلحات المتكلمين، والدور غير الدوران، فالدوران حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بعدمها كما فى حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما.

مثال للدور فى علل النحو ما ذهب إليه المبرد فى وجود إسكان اللام ـ لام الفعل ـ فى نحو: ضربْن وضربْت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، وذهب أيضا فى حركة الضمير أنها إنما وجبت لسكون ما قبله. فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا ـ وهذا غير مقبول لأن فيه دليلا على أن كل واحد منهما ليست له حال مختصة فى نفسه، وما أجازه أبو العباس وذهب إليه «شنيع الظاهر» كما وصفه ابن جنى فى خصائصه.. ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد[2].

* * *

(١)ابن جنى حـ ١ ص ١٦٨.
(٢) الخصائص ١ / ١٨٣.

ر ـ أنواع العلل

١ ـ عند ابن السراج: علة وعلة علة، ومثل لها فى أول أصوله[١] برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه، قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة.

٢ ـ عند الزجاجى: علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية أما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب. ومن هذا النوع قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل: بِم نصبتم زيدا؟ قلنا: بإن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك قام زيد، إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل الفعل به فرفعه. فهذا وما أشبهه نوع من التعليم وبه ضبط كلام العرب.

أما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإن: ولِمَ وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب فى ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول، فحُمِّلت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهى تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك[٢].

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به فى باب إنّ بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهت؟ ولأى شىء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله...

وكل شىء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل فى الجدل والنظر[٣].

٣ ـ عند ابن جنى نجد أن ما سماه ابن السراج علة العلة ـ وهو عينه ما سماه

---

(١) أصول النحو لابن السراج.

(٢) يعلق د. مازن المبارك محقق كتاب الإيضاح على هذه العلة بقوله: «هذه العلة جديدة عند الزجاجى، لأن النحاة جروا على حمل إن على كان» والعكس هو الصحيح، فالمشهور حمل إن على الفعل المتعدى.

(٣) الإيضاح ص ٦٤، ٦٥.

الزجاجى العلة النظرية ـ ليس عنده أكثر من «شرح وتفسير وتتميم للعلة» ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لا بتدأ هذا فقال فى جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد، إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التى ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أى بإسناد الفعل إليه.

ويرد على ابن السراج تسميته علة العلة فيقول:

«ولو شاء لماطله فقال: ولم صار المسند إليه مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة.. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه، فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين، فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعفة القائل به»[1].

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح فيه أبو بكر أو لم ينعم تأمله. ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذى هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية فقد ثبت إذاً أن قوله: علة العلة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلة المقدمة عليه»[2].

٤ ـ عند ابن مضاء علل أول وثوان وثوالث.

ذكره فى مجال دعوته إلى أن يحذف من النحو ما يستغنى النحوىّ عنه والتنبيه إلى ما أجمعوا على الخطأ فيه، قال:

---

(١) أغلب الظن أنه لا يوافق على ما يطلق عليه الزجاجى بالعلل الجدلية النظرية، فاستعمال ألفاظ: (ماطله)، (تكلف) (متكلف)، (أدى ذلك إلى هجنة القول وضعفة القائل) دليل على ذلك ـ كما أنه يرى أنه يجب أن تتم العلة وتشرح وتفسر، أى تضم فى طياتها ما نطلق عليه علة العلة أو العلة الفلسفية.

(٢) الخصائص حـ ١ ص ١٧٣.

«ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال له: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع[1]، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[2] ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لِمَ حُرِّم؟ فإن الجواب عن ذلك غير واجب على الفقيه[3].

ويستكمل حديثه لبيان باقى العلل فى هذا الباب، ثم يقول: «لا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك ـ باقى العلل ـ لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا، **باستقراء المتواتر** الذى يوقع العلم.

ولا يكتفى بهذا بل يتابع مناقشته للعلل الثوانى فيقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. ثم يفرق بين هذه الأقسام جميعا فيقول:

«الفرق بين العلل الأول والعلل الثوانى، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا بالنظر، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة. وذلك فى بعض المواضع.

فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة، ومثل قولنا: (أكرِم القوم) وقال تعالى. (قمِ الليل) وقال تعالى (واذكر اسم ربك) ويقال: مدّ ويمد ومدّ، وآخر الأمر موقوف مثل: اضربْ فاجتمعت الدال إلى الدال، والأولى

(١) العلة الأولى وهى التى يسمح بها لأنها توصلنا إلى النطق بكلام العرب.

(٢) وهذه هى العلة السائدة المشتركة لكل ما يلى العلل الأولى من تساؤلات.

(٣) يقرن ابن مضاء مسائل النحو بمسائل الفقه، يقول إن النحوى لا يحتاج إلى تعليل ما يثبت بالنص كما أن الفقيه لايحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص وهو فقيه المذهب الظاهرى الذى يعتد بالأصول ـ القرآن الكريم والحديث الشريف ـ دون غيرها.

ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما... فيقال: لِمَ حركت الميم من أكرم وهو أمر، فيقال له: لأنه لقى ساكنا آخر وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يحرك، فإن قيل: «ولم يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لايمكن الناطق فهذه قاطعة، وهى ثانية...

وكذلك (ميعاد وميزان) وما أشبههما يقال: إن الأصل فيها موعاد وموزان والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن، ففاء الفعل واو، ويقال فى جمعهما (مواعيد وموازين) وفى تصغيرهما (مويعيد ومويزين) فأبدل من الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها، فإنها تبدل ياء ـ فإن قيل، لم أبدل منها ياء، ولم تترك على حالها؟

قيل: لأن ذلك أخف على اللسان، فهذه علة واضحة، ولكن يستغنى عنها.

أما مثال غير البين منها عنده فهو الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع. وعلة إعرابه، وقد قدمت حديثه عنه من قبل ومطالبته بأن يكتفى فيه بأن يقال: كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء أو نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فإنه معرب[1].

وهو كما نرى يقبل العلل الأولى، ويرتضى من العلل الثوانى ماهو مقطوع به، أما غير ذلك فيجب أن نتخفف منه لأنه لا يكسبنا إلا عسرا فى التأويل والتقدير.

* * *

ز ـ القوادح فى العلة[2]

أى كيفية القدح أى الطعن فيما يقدمه الخصم من علل فى دليله. وأول هذه القوداح:

النقض، ومثاله أن يقال: إنما بنيت حذام وقطام لاجتماع ثلاث علل، وهى:

(١) الرد على النحاة ص ١٥٢.
(٢) استأنست فى هذا الموضوع بكتابى لمع الأدلة، والإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى وكتاب الاقتراح للسيوطى ص ٦٣ ـ ٦٨.

التعريف والتأنيث والعدل. وينقض هذا القول بقولنا: أذربيجان، فإن فيها ثلاث علل بل أكثر، وليس بمبنى، وكما نرى هذا النقض ـ وجود العلة ولاحكم ـ على مذهب من لايرى تخصيص العلة.

الطريق الثانى هو تخلف العكس، وقد رأينا ـ فيما سبق ـ أن الأكثرين على أن العكس وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة شرط فى العلة، وذلك كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا.

الطريق الثالث هو عدم التأثير، وهو بيان أن فيما ذكر من العلة ماهو عديم التأثير فيها كأن يدل على ترك صرف حبلى بأنه ترك صرفه لأن فى آخره ألف التأنيث المقصورة، فيبين أن المقصورة حشو لأنها لا أثر لها فى العلة؛ لأن ألف التأنيث لاتستحق أن تكون سببا مانعا للصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط.

الطريق الرابع هو القول بالموجب وذلك مثل أن يستدل البصريون على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: راكبا جاء زيد[1] بقولهم: «جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت فى غير الحال، فكذلك فى الحال» فيرد الكوفيون نحن نقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندنا إذا كان ذو الحال مضمرا.

إذن فقد سلم الكوفيون لخصومهم ما اتخذوه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف.

الطريق الخامس هو فساد الاعتبار، وهو أن يستدل بالقياس فى مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصرى: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف[2] لا يجوز فى ضرورة الشعر أن الأصل فى الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لايجوز قياسا على مد المقصور. فيقول المعترض: هذا استدلال منك بالقياس فى مقابلة النص عن العرب، وهو لايجوز فإنه قد ورد النص عنهم فى أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة.

(١) الإنصاف م ٣١ ص ١٥٨.
(٢) الإنصاف مسألة ٧٠ ص ٩٠.

والجواب أن يطعن فى النقل المذكور، إما فى إسناده، وذلك من وجهين: أحدهما أن يطالبه بإثباته وجوابه أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة، الثانى القدح فى الراوى ـ وإما فى متنه وذلك من أوجه: التأويل، المعارضة بنص آخر، اختلاف الرواية، منع ظهور دلالته على ما يلزم منه. وقد أوضحنا ذلك بمزيد تفصيل فى الحديث عن تناول دليل النقل فى الرد.

الطريق السادس هو فساد الوضع: كأن يقول الكوفى: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان[1]، لأنهما أصلا الألوان، فيقول له البصرى: قد علقت على العلة ضد المقتضى، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى فى الأصل أبلغ منه فى الفرع؛ فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل، فلأن لايجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى.

الطريق السابع هو المنع للعلة، وقد يكون فى الأصل والفرع.

فالأول: كأن يقول البصرى: إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم[2] وهو عامل معنوى، فأشبه الابتداء من الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع[3] فكذلك ما أشبهه، فيقول الكوفى: لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع فى الاسم المبتدأ.

وفى الأصل الذى يرد إليه الفرع ـ إذا كان مختلفا فيه ـ خلاف، فذهب البعض إلى أنه جائز، لأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه. وتمسك آخرون بأنه لايجوز، لأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال؛ وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا، والفرع ضد الأصل؟

وقد بين ابن الأنبارى أن الشيء يجوز أن يكون فرعا لشيء وأصلا لشيء آخر. فإن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل.

---

(١) الإنصاف م ١٦ ص ٩٥.
(٢) الإنصاف م ٧٤ ص ٣١٩.
(٣) عامل الرفع فى كل من المبتدأ والخبر ـ الإنصاف م ٥ ص ٣١.

وكذلك لات فرع على لا، ولا فرع على ليس، فـ (لا) أصل للات، وفرع (ليس)، ولا تناقض فى ذلك، وإنما يقع التناقض أن يكون فرعا من الوجه الذى يكون أصلا. وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض فى ذلك.

والثانى وهو المنع للعلة فى الفرع، كأنه يقول البصرى: الدليل على أن فعل الأمر مبنى[1] أن دراك وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنى، وإلا لما بنى ماقام مقامه، فيقول له الكوفى: لانسلم أن نحو دراك وتراك إنما بنى لقيامه مقام فعل الأمر، بل لتضمنه معنى لام الأمر.

الطريق الثامن هو المطالبة بتصحيح العلة من وجهين: بيان تأثيرها وشهادة الأصول كأن يقال: إنما بنيت قبل وبعد على الضم، لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة العلة؟ فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بنى، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب.

الثانى: كأن يقول: إنما بنيت كيف وأين ومتى لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

الطريق التاسع والأخير هو المعارضة، وهى أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة مثالها: أن يقول الكوفى فى الإعمال ـ فى باب التنازع ـ إنما كان إعمال الأول أولى لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، فيقول البصرى: هذا معارض بأن الثانى أقرب إلى الاسم، وليس فى إعماله نقض معنى، فكان إعماله أولى.

دليل القياس بين البصرة والكوفة

وفيه جانبان نعالجهما فى هذا الفصل:

الجانب الأول: كيفية تناوله فى الاستدلال.

---

(١) الإنصاف م ٧٢ ص ٣٠٣.

الجانب الثانى: مدى اعتماده دليلا من أدلة النحو.

أى من جانبى: الكيف والكم.

* * *

أولا: كيفية تناوله فى الاستدلال

وفى هذا الجانب أسجل ملاحظ جمعتها على الأدلة القياسية عند مدرستى البصرة والكوفة، تبين كيفية تناول دليل القياس عند كل مدرسة مما يفيد فى خدمة موضوعنا بمحاولة استكمال عناصره، وغرضى أولا وأخيرا إلقاء مايمكن من الضوء على القياس لافى جملته ولكن من زاوية كونه دليلا من أدلة النحو.

يظهر من قراءة الأدلة التى يسوقها كل فريق أن الخلاف بينهما كبير من هذه الناحية.

والأدلة القياسية تساق تأييدا للأدلة النقلية أحيانا أو منفردة دون اعتماد على نقل، ولم يخل الأمر فى كل مدرسة من اعتماد على القياس فقط دون أن يساق أى دليل نقلى.

ويلقانا لأول وهلة فرق جوهرى بين الأدلة القياسية عند المدرستين، فالكوفيون يسوقون أدلتهم ببساطة ويسر ودون أدنى جهد أو مشقة بل دون البحث عما تعتمد عليه من أصول أو يترتب عليها من نتائج تتعارض مع قوانين اللغة وضوابط المنطق بل لايهم أيضا أن تخالف الأصول النحوية نفسها. على حين يسوق البصريون أدلة أطالوا البحث فيها، يسيطر عليها العقل وقوانين المنطق وأساليب الفلاسفة سواء فى أدلتهم التى يسوقونها أو فى ردودهم على أدلة خصومهم، ومن هنا ـ كما اعتقد ـ تأتى تسميتهم بأهل المنطق[1] ـ ونقرأ من كلامهم مثل هذه العبارات:

ما يؤدى إلى المحال[2] محال،

عدم العامل لايكون عاملا[3]،

---

(١) تاريخ الفلسفة الإسلامية ترجمه محمد عبد الهادى أبو ريدة ص ٣٨.

(٢) الإنصاف م ٥ ص ٢٤.

(٣) الإنصاف م ٥ ص ٢٢.

محال أن يكون المسبب مقدما على السبب[1]،

يستحيل أن يكون الشيء شائعا مخصوصا فى حال واحدة[2]،

كما يستحيل فى الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشى برجل معدوم والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل النصب بعامل معدوم[3].

وأعرض هنا نماذج من أدلة كل طرف مع التعليق عليها، ليتضح الفرق بين الطريقتين. ويتبع هذا العرض المنهج الآتى. عرض المسألة التى اختلفوا فيها ثم ذكر ما يستدل به كل فريق وأخيرا التعليق[4].

١ ـ ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب.

استدلال الكوفيين

«الذى يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء[5] فى حال الرفع والنصب والجر.

وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر، فدل على أنه معرب من مكانين»[6].

استدلال البصريين

«إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد ـ لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى

(١) م ٨٧ ص ٢٥٩.
(٢) م ٦٣ ص ١٨٧.
(٣) م ٢٩ ص ١٠٩.
(٤) ليس هنا مجال مناقشة المسائل وإنما فقط بيان الاختلاف فى تناول الدليل القياسى وقد ناقشتها فى رسالتى للدكتوراه وأثبت من الآراء ما استطعت الوصول إليه بالدراسة.
(٥) الباء فى (أبوك ـ أباك ـ أبيك) التى أخذوها مثالا على ما يقولون.
(٦) الإنصاف م ٢.

الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين[1]، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة...

«والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه ـ يعنون الكوفيين ـ أن ماذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب، فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وماذهبوا إليه لانظير له، فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان»[2].

واضح أن الكوفيين هنا يحكمون بالظاهر، فيجدون أن الضمة والواو والفتحة والألف والكسرة والياء، تتعاقب على هذه الأسماء فى حالاتها الإعرابية المختلفة فيحكمون بأنها معربة من مكانين، ولا يضعون فى اعتبارهم عدم النظير، وأن يكونوا فيما يقولون قد خالفوا أصول النحو، لأن الإعراب يدخل للفصل بين المعانى، وهذا الغرض كما يقول البصريون يحصل بإعراب واحد. ثم هو يؤدى إلى أن يجمع فى كلمة واحدة بين علامتين متفقتين وهو مبدأ مرفوض عند أصحاب الصناعة فضلا عن كونه محالا لا نظير له فى كلام العرب.

* * *

٢ ـ ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[3].

---

(١) لم يقل الكوفيون (إعرابين وإنما قالوا مكانين).

(٢) الإنصاف م ٢.

(٣) صرح ابن مضاء القرطبى بالدعوة إلى إلغاء العامل فى كتابه الرد على النحاة وناقش هذا الموضوع فى أبواب كثيرة من أبواب النحو.

استدلال الكوفيين

إنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابـد لـه من مبتـدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما»[1].

استدلال البصريين

إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية ـ كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ـ وإنما هى أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا.

«وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره قياسا على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها، فإنها لما عملت فى المبتدأ عملت فى خبره، فكذلك ها هنا»[2].

الفرق واضح بين الكوفيين الذين وجدوا أن المبتدأ والخبر لاينفك أحدهما من صاحبه، فحكموا بأن كل واحد منهما يرفع الآخر[3]، وبين البصريين الذين يرتبون المقدمات ويستنتجون منها النتائج.. فقد ذهبوا إلى أن العوامل فى النحو ليست مؤثرة حسية، وإنما هى أمارات ودلالات والدلالة تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده، ووصلوا بذلك إلى أن الابتداء ـ الذى يمكن أن يوصف بعدم العامل ـ هو العامل فى المبتدأ ثم رتبوا على ذلك أنه العامل فى الخبر بالقياس على باقى العوامل التى تعمل فى المبتدأ والخبر معا مثل: كان وأخواتها وإن وأخواتها.

(١، ٢) الإنصاف م ٥.

(٣) مع أنهما اسمان، ولا يعمل من الأسماء ـ غالبا ـ إلا المشتق، ثم ماهو القول فى الخبر الجملة؟

وننظر كذلك إلى رد البصريين على ما قاله الكوفيون فيظهر الفرق بوضوح أكثر:

«أما قولهم إنهما يترافعان لأن كل واحد منهما لابد له من الآخر فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن ما ذكرتموه يؤدى إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وما يؤدى إلى المحال محال.

الوجه الثانى: أن العامل فى الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: كان زيد أخاك، وإن زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك، بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر»[1].

والتأثير الفلسفى واضح فى الوجه الأول حيث استندوا إلى أن العلة قبل المعلول، فإذا اعتبرنا كل واحد منهما علة ومعلولا فى نفس الوقت لأدى ذلك إلى أن يكون كل منهما قبل الآخر. وفى الوجه الثانى قولهم: العامل لايدخل على العامل يشبه قول الفلاسفة: لا يجتمع مؤثران على أثر واحد.

* * *

٣ ـ ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو: (هند ضاربته هى) لايجب إبرازه، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه، وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه.

استدلال الكوفيين[2]

«.. ولأن الإضمار فى اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له».

---

(١) الإنصاف م ٥.

(٢) أثبت الكوفيون أدلة من النقل ثم أتبعوها بهذا الدليل القياسى.

استدلال البصريين

« .. أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير، إذا كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه الفعل منها كاسم الفاعل والصفة المشبهة.. فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل، فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف فى ذلك الشيء.. فلو قلنا إنه يتحمل الضمير فى كل حالة ـ إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له ـ لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز، لأن الفروع تنحط عن الأصول»[1].

فالكوفيون[2] أخذوا بالشبه الذى بين اسم الفاعل والفعل، ولم يفرقوا بينهما فى تحمل الضمير، أما البصريون فقد رتبوا على هذا الذى أخذ به الكوفيون أصلا آخر وهو أن الفروع تنحط عن الأصول، ولذلك يجب أن يكون المشبه أضعف من المشبه به.

* * *

٤ ـ ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، المفرد نحو: قام زيد، والجملة نحو: أبوه قائم زيد وذهب البصريون إلى أنه يجوز.

استدلال الكوفيين

«إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، لأنه يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان فى قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء فى: أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لايجوز تقديمه عليه»[3].

---

(١) الإنصاف م (٨) ويشبهها تماما مسألة (٢٧).
(٢) لا أتعرض هنا لاعتمادهم على النقل الذى لم يأخذ به خصومهم، وإنما أوازن فقط بين الاتجاهين فى تناول الدليل القياسى.
(٣) الإنصاف م (٩) ومثلها تماما م (٣١).

استدلال البصريين

«إن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير، فإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم فى منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع: (ضرب غلامَه زيدٌ)[1] إذا جعلت زيدا فاعلا، وغلامه مفعولا، وقال تعالى:

﴿ **فأوجس فى نفسه خيفة موسى** ﴾ فالهاء عائدة إلى موسى، وإن تأخر لفظا، لأن موسى فى تقدير التقديم، والضمير فى تقدير التأخير.

ألا ترى أنه لايجوز: ضرب غلامُه زيدا، إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا... ها هنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير، فأما قوله تعالى: ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات** ﴾ فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك: وإذ ابتلى ربُّه إبراهيم، فيصير إضمارا قبل الذكر كقولك: ضرب غلامُه زيدا، إلا أن بينهما فرقا، وذلك لأن قولك: ضرب غلامُه زيدا تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا، وقوله تعالى ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات** ﴾ تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لالفظا، والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا».

فالكوفيون حكمّوا الأصل: رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فرفضوا تقدم خبر المبتدأ عليه لمخالفته هذا الأصل.

والبصريون أيضا اعتدوا بهذا الأصل ذاته، ولكنهم فرقوا بين تقدم الضمير فى اللفظ، وتقدمه فى التقدير، وتقدمه فى اللفظ والتقدير، فأجازوا تقدم ضمير الاسم إذا تقدم على ظاهره فى اللفظ فقط أو فى التقدير فقط، ولم يجيزوا تقدمه إذا كان فى اللفظ والتقدير معا.

---

(١) يقول ابن جنى فى الخصائص جـ ١ ص ٢٩٥: «قد شاع عنهم واطرد من مذاهبم كثرة تقدمه ـ المفعول ـ على الفاعل حتى دعا ذلك أبا على إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه.

فالعقلية عقلية منظمة لا تسوى بين كل الحالات ولا تطبق المبدأ أو الأصل تطبيقا عاما، وإنما تعطى لكل حالة حكمها الذى تستحقه، وهم فى كل هذا يستندون إلى شواهد معتمدة وأمثلة صحيحة متفق عليها منهم ومن خصومهم.

ويبدو لى احتمال تأثرهم بنظرية الظهور والكمون التى قال بها المعتزلة والتى تقول بأن النار كامنة فى العود، وإنما تظهر عند الاشتعال، فالنار موجودة فى العود إما بالفعل أو بالقوة، فهى عند الاشتعال موجودة بالفعل وقبل الاشتعال موجودة بالقوة.

فمرجع الضمير يكون متقدما حقيقة أو حكما، فإذا تقدم فى اللفظ فهو متقدم بالفعل، وإن كان متأخرا فى اللفظ فهو متقدم بالقوة.

* * *

٥ ـ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى العلم المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم، وموضعه النصب لأنه مفعول.

استدلال الكوفيين

«إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه مالا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع صحيح فرق، فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا الكلام منصوبا، فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره»[1].

استدلال البصريين

«إنما قلنا إنه مبنى ـ وإن كان يجب فى الأصل أن يكون معربا ـ لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها...

(١) الإنصاف م ٤٥.

«وإنما قلنا إنه فى موضع نصب لأنه مفعول، لأن التقدير فى قوله: يا زيد، أدعو زيدا أو أنادى زيدا، فلما قامت (يا) مقام أدعو عملت عمله»[1].

فالبصريون قدروا لبنائه على الضم وجها وإن كان بعيدا إلا أنه أقرب إلى المنطق من قول الكوفيين إنه مرفوع بلا رافع، كذلك القول فى المنادى المضاف ونصبه: كلام الكوفيين فيه غريب، إذ مهما يكثر النصب فى كلام العرب فإن له دائما وجها أو عاملا، ثم ماذا عساهم أن يقولوا فى وصف المنادى المفرد وهو الذى يأتى منصوبا على الموضع أحيانا، مثل قولنا: يا زيدَ الظريفَ.

إن الكوفيين يطلقون أحكاما فردية مرسلة لايهتمون باطرادها حتى فى بابها بل لا يهتمون بما يترتب على إطلاقها من مخالفة للقواعد التى أخذت أصلا من كلام العرب، أو أن يكونوا أتوا بما لا نظير له فى كلام العرب.

* * *

٦ ـ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا الرجل ويا الغلام، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز.

استدلال الكوفيين[2]

«.. والذى يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول فى الدعاء: يا الله اغفر لنا، والألف واللام فيه زائدتان»[3].

استدلال البصريين

«الألف واللام تفيد التعريف، ويا تفيد التعريف، وتعريفان فى كلمة لايجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الاسم المنادى العلم

(١) الإنصاف م ٤٥.
(٢) قدموا أدلة من النقل أولا.
(٣) الإنصاف م ٤٦.

نحو: يا زيد، بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء، لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية»[1].

(تعريفان فى كلمة لا يجتمعان) هذا الأصل هو الذى جعلهم يرفضون المسألة، ويتكلفون فى تأويل ما احتج به خصومهم، وهو متأثر بقول المناطقة لا يجتمع مؤثر ان على أثر واحد.

ويتناولون الموضوع من ناحية أخرى، فتعريف الألف واللام بعلامة لفظية وتعريف النداء بعلامة لفظية أيضا، وهم لا يجمعون بين تعريف[2] العلمية ـ وليس بعلامة لفظية ـ وبين تعريف النداء وهو بعلامة لفظية، فكان الأولى أن لا يجمعوا بين تعريفين كل منهما بعلامة لفظية[3].

هذا من ناحية الدليل القياسى، أما من ناحية الشواهد فما أتى به الكوفيون منها واضح الدلالة على نداء ما فيه أل، ولا حاجة إلى حمله على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ـ كما قال البصريون ـ لأن هذا الحذف ليس قياسا مطردا حتى يعول عليه فى التأويل.

والتماس علة جديدة لنداء هذا اللفظ خاصة ـ يا الله[4] فى الدعاء ـ كما تلتمس علة أخرى للجمع بين (يا) و(أل) فى الجمل المحكى بها نحو: يا المنطلق زيد، فيؤول هذا إلى أن يلتمس للشىء الواحد فى المسألة الواحدة ثلاث علل مختلفة متباينة وهو غير جائز «لأن هذه العلة مشبهة بالعلل العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها»[5].

* * *

(١) الإنصاف م ٤٦.

(٢) من الممكن أن نتناول المسألة بمنطقهم أيضا ـ من ناحية أخرى، فالعلم فى ترتيب المعارف أعرف من المعرف بالألف واللام.. وهذه الرتبة فى التعريف هى التى يجب أن توضع فى الاعتبار هنا، لأن المسألة هى عدم جواز الجمع بين تعريفين، فلقوة تعريف العلمية وجب أن يتعرى العلم عن تعريفه فى النداء، ولضعف درجة تعريف ذى الألف واللام جاز نداؤه، هذا فضلا عن وضوح شواهد الكوفيين.

(٣) م ٤٦.

(٤) ثبت الإجماع على جوازه.

(٥) جدل الإعراب ف ١٩.

٧ ـ ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه، نحو: يا آل عامِ، فى يا آل عامر. وذهب البصريون إلى أنه لايجوز.

استدل الكوفيون بالنقل، فقدموا ثلاثة أبيات تؤيد ما يقولون.

فما الذى منع البصريون من قبول ترخيم المضاف مع وجود هذا النقل؟ منعهم من ذلك شروط الترخيم وهى: أن يكون الاسم منادى مفردا معرفة[١]، فلما فقد المنادى المضاف شرط الإفراد رفضوا ترخيمه وتكلفوا فى تأويل الشواهد.

* * *

٨ ـ ذهب الكوفيون إلى أن (مِنْ) يجوز استعمالها فى الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه يجوز استعمالها فى الزمان.

استدلال الكوفيين هنا بالنقل، فقدموا شواهد من القرآن والشعر، ولكن البصريين أولوها ـ كعادتهم ـ حين يواجهون ما يخالف مذهبهم ـ فما الذى دعاهم إلى ذلك؟

قالوا: «أجمعنا على أن (مِنْ) فى المكان نظير (مذ) فى الزمان، لأن مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المَكان، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداءِ الغاية فى الزمان. ألا ترى أنك تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ما سرت من بغداد فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لايجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة»[٢].

فجعل (من) نظيرا لـ (مذ) هو الذى دعاهم إلى موقفهم هذا، فكما تختص مذ بالزمان، فلا يجوز أن يقال: مذ بغداد، كذلك تختص من بالمكان فلا يجوز أن يقال: من يوم الجمعة.

---

(١) الإنصاف م ٤٨.

(٢) الإنصاف م ٥٤.

مع أن نَصهّم على امتناع أن يقال: مذ بغداد، بنى على أنه لم يرد على ذلك شواهد من النقل، فقالوا: مذ تختص بالمكان، أما(من) فقد وردت الأدلة النقلية على استعمالها فى المكان ـ ونحن نستعملها فى المكان ـ فلا يلزم تطبيق ما قيل عن (مذ) فيها لمجرد أنها نظير لها.

* * *

٩ ـ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

استدل الكوفيون بالنقل عن العرب، وبقراءة لابن عامر، وهو أحد القراء السبعة. وقال البصريون: «إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما»[١].

هذا المبدأ هو الذى بنوا عليه رأيهم فى عدم إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر، وهو مبدأ رفضوه حين قال الكوفيون إنه يجوز ترخيم المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد قالوا: «لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء فى المضاف البناء كما يؤثر فى المفرد»[٢].

ثم إذا كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أى كالكلمة الواحدة وجاز أن يفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور، فهل يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة أيضا بالظرف وحرف الجر؟

ثم إن النقل قد ورد بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر، فجاز عندهم وحملوه على الضرورة، وقد ورد النقل أيضا بالفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر، فلماذا لم يحمل هذا أيضا على الضرورة؟ بل أكثر من ذلك لقد ورد فى القرآن فى قراءة لابن عامر أحد القراء السبعة.

* * *

(١) الإنصاف م ٦٠.
(٢) م ٤٩.

١٠ ـ قال الكوفيون: الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما كقولك: أشربُ إن تشربُ وكان ينبغى أن يكون مرفوعا، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار[١]، وإن كان حقه أن يكون مرفوعا. واستدلوا على ذلك بشواهد شعرية، ورتبوا عليه أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.

ورفض البصريون ذلك معتدين بما قاله الفلاسفة من وجوب سبق العلة للمعلول وتقدمها عليه وما رتبوا عليه من أصول نحوية، قالوا:

«مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب فى الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب، ألا ترى أنك لا تقول: إن أشكرك تعطنى، وأنت تريد: إن تعطنى أشكرك، لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب. وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك، لأن المعمول تابع للعامل»[٢].

* * *

وبعد فهذا العرض لأدلة البصريين والكوفيين، توخيت فيه اختيار نماذج من أدلتهم تمثل فى مجموعها ـ تقريبا ـ الاتجاهات المختلفة فى الاستدلال بالقياس، ولعلها تكفى لبيان أن الكوفيين لا يبعدون فى قياسهم، وإنما يستدلون بالقريب الظاهر فيأتون أحيانا بما لا نظير له ـ كما رأينا فى إعراب الأسماء الستة واستدلالهم على إعرابها من مكانين، وكما رأينا فى المنادى واستدلالهم على أن العلم المفرد منه مرفوع بلا رافع والمضاف منصوب لأن النصب كثير. وهم فى ذلك يخالفون الأصول المتفق عليها.

وحين يعتدون بالأصول يكون اعتدادهم بها سريعا، كما رأينا فى اسم الفاعل

---

(١) قالوا: إن جواب الشرط مجزوم بالجوار، لأن فعل الشرط مجزوم، ونسوا أن فعل الشرط يأتى أحيانا فعلا ماضيا، فكيف يكون الجوار فى هذا المثال: إن قمت أقم معك، حقا يجوز فى هذا المثال رفع أقوم، ولكن الجزم أيضا جائز.

(٢) الإنصاف م ٨٧.

فقد عملوا بمبدأ حمل الفرع على الأصل، دون تفرقة، مع أنهم يعرفون أن الفروع تنحط عن الأصول. وكما رأينا فى منعهم تقديم خبر المبتدأ عليه حتى لايتقدم الضمير علي الظاهر، ولم يعتبروا إلا بتقدم الضمير فى اللفظ مع أنهم يجيزون مثلا: ضرب غلامه زيد، ولا يجيزون: ضرب غلامه زيدا.

والكوفيون فى أدلتهم لا نلمح غالبا[1] فى طريقة تفكيرهم تأثرا بالمنطق أو الفلسفة، على حين يأخذ البصريون بأساليب المنطق، فيقدمون المقدمات ويرتبون النتائج عليها، وهم يعتدون بالأصول والشروط الموضوعة مما يجعلهم أحيانا يرفضون ما يثبت خصومهم من أدلة نقلية إذا عارضت الأصل أو خرجت عن الشروط.

* * *

وفى الحق أن هذه الأصول والشروط موضوعة على الأغلب الأعم من كلام العرب، ولكن أليس ما يستدل به خصومهم من كلام العرب أيضا! فما دام النقل متوافرا فلم يتكلفون تأويله، ويبعدون أحيانا فى هذا التأويل، لماذا لا تذيل قاعدة عدم اجتماع علامتين متفقتين مثلا بأنهما قد يجتمعان: فى المنادى المعرف بالألف واللام؟ ولماذا يرفضون المنقول أو يحملونه على الشذوذ ومنه ما اطرد استعماله، كاستعمال من فى الزمان مثلا؟

قد يقال إن مثل هذا التشدد من شطط الخصومة وسرف العناد، ولكن يقال أيضا إنهم فى تشددهم التزموا ضوابط منهجهم بدقة صارمة، فرفضوا أن يخلوا به أو يتهاونوا فيه، مهما يكلفهم أحيانا من عنت التأويل وعسر الاحتجاج.

وواضح أنهم فى هذا المنهج الملتزم، يعتدون بدرايتهم بأسرار العربية واستقرائهم لأساليبها وتعمقهم فى دراسة منطقها، ومهما يؤخذ على مذهبهم فى تأويل مالا يوافق أصولهم من منقول مأخوذ من كلام العرب، فهذا التأويل نفسه قد يكون اعتدادا بما لهم من رسوخ فى فقه العربية، واطمئنانا إلى كونهم يتأولون على وجه صحيح فى العربية له ما يؤيده ويسنده من لغة العرب.

(١) قلنا ـ (غالبا) على سبيل الاحتراز، لأننا نسجل لهم بعد ذلك أن أدلتهم تأخذ طابع الأدلة البصرية أحيانا، وستأتى محاولة تفسيره فى موضعه.

ومن هنا لا يبدو لنا وجه الحق فيما تردد فينا من قول بأن نحاة الكوفة هم الذين كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات[1].

فالبصريون فى وضعهم للأصول والقواعد والشروط، وفى اعتمادهم عليها فى الاستدلال إنما كانوا يضعون كلام العرب نصب أعينهم، يأخذون من الشائع فيه، والغالب عليه أصولهم وقواعدهم وأدلتهم، وهم فى تأويلهم يتبعون كلام العرب ويسيرون على نهجه، بل إنهم فى حملهم ما خرج عن أصولهم على الشذوذ أو الضرورة، لم يفتهم القصد إلى المحافظة على كلام العرب واطراد نسق لغتهم.

* * *

وأضيف إلى ماسبق أن سجلته من اختلاف فى طريقة تناول الدليل القياسى، ملاحظ عنت لى أثناء قراءتى لما يقدمه النحاة من أدلة قياسية:

١ ـ تساق أدلة غير موافقة للموضوع ـ فيما يبدو ـ

«إنما جوزنا هذا ـ صوغ أفعل التفضيل من السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان ـ لأنهما أصلا الألون، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة..»[2].

فما دخل هذا فى جواز أن تصاغ منهما صيغة معينة[3] ؟.

* * *

فى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر قاسوا حذف التنوين على حذف الواو المتحركة من هو فى قول الشاعر:

---

(١) د . مهدى المخزومى فى مدرسة للكوفة.

(٢) الإنصاف م ١٦ ص ٦٥.

(٣) قد يكون فى هذا إشارة إلى انحطاط الفرع عن الأصل أو تميز الأصل على الفرع.

فبيناه يشرى فى المدينة رحله

وقالوا: «إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة، فلأن يجوز حذف التنوين ـ وهو ساكن ـ كان ذلك من طريق الأولى»[1].

فالمسألة عندهم حذف التنوين فقط، وهى فى الحقيقة حذف التنوين وجر الاسم بالفتحة بدلا من الكسرة، وحذف التنوين للضرورة متفق عليه.

* * *

فى الاستدلال على جواز إضافة النيف إلى العشرة بقول الشاعر:

كُلِف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرةٍ من حُجَّتَهْ

قال البصريون: إنما صرفه لضرورة الشعر، ورده إلى الجر، لأن ثمانى عشرة لما كانا بمنزلة اسم واحد، وقد أضيف إليهما بنت فى قوله: بنت ثمانى عشرة، رد الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما لا بإضافة ثمانى إلى عشرة، وهم إذا صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل[2]».

فإذا أضيفت بنت إلى ثمانى عشرة ورددناه إلى الجر كما يقولون، فما إعراب ثمانى؟ وعلى هذا التقدير أضيفت بنت فى اللفظ إلى عشرة وهى فى المعنى مضافة إلى ثمانى عشرة كلها. وقد قالوا «لوقلت قبضت خمسة عشر من غير إضافة، دل على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت: قبضت خمسة عشر دل على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة[3]».

* * *

علل بناء فعل الأمر بأن فى « افعل »: « لتفعل » إلا أنه لما كثر استعمال الأمر

(١) الإنصاف م٧٠ ص ٢٠٥ والدليل للكوفيين، وقد لاحظت أن ابن الأنبارى وافق الكوفيين فى هذه المسألة، وعلل ذلك بقوله: لكثرة النقل الذى خرج به من حكم الشذوذ، لا لقوته فى القياس.

(٢) الإنصاف م ٤٢ ص ١٣٨.

(٣) الإنصاف ص ١٣٨.

للمواجه فى كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيها فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف». ورد على هذا التعليل بأنه «لو كان الأمر كذلك لوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون مايقل استعماله نحو: احرنجم واعلوّط.. فلما حذفت اللام وحرف المضارعة فى محل الخلاف من جميع الأفعال التى تكثر فى الاستعمال والتى تقل دل على أن ما ادّعوه من التعليل ليس عليه تعويل[1].».

و يبدو فى الرد تفسير كثرة الاستعمال بأنه كثرة استعمال أفعال بعينها، لا كثرة استعمال صيغة الأمر المواجه كما أراد المستدل

* * *

شبيه بهذا حمل ضمة أيُّهم فى قوله تعالى: «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا» على أنها ضمة إعراب، على أن «قوله: لننزعن عمل فى من ومابعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول: قتلت من كل قبيل، وأكلت من كل طعام، فيكتفى الفعل بما ذكر معه، فكذلك ها هنا، عمل الفعل فى الجار والمجرور، واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال أيهم أشد..».

وردَّ على هذا بأن قوله لننزعن فعل متعد فلابد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر و(أيهم) يصلح أن يكون مفعولا: وهو ملفوظ به مظهر، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر[2].

وواضح أنه ليس هناك تقدير لمفعول، وإنما اكتفى الفعل بالجار والمجرور ـ كما ذكروا وقدموا أمثلة عليه.

٢ ـ لاتسلم الأدلة من مواضع للمعارضة

قيل: حاشى فعل، والدليل أنه يدخله الحذف، إنما يكون فى الفعل لا فى الحرف[3].

---

(١) الإنصاف م ٧٢ ص ٢١٨.
(٢) م ١٠٢ ص ٤٢٣.
(٣)الإنصاف م ٧٠ ص ٢٠٩.

وقيل رب اسم، والدليل أنه يدخله الحذف، فيقال رب، فدل على أنه ليست بحرف[1].

فقد استدلوا على فعلية حاشى واسمية رب بأنهما يدخلهما الحذف، لأنه يدخل الأسماء والأفعال ولا يدخل الحروف، مع أنهم ذهبوا إلى أن السين هى سوف حذف منها الواو والفاء[2]، ووافقوا على أن إن المشددة تخفف بالحذف[3].

* * *

استُدل على ضعف عمل «أن» الخفيفة بأن من العرب من لايعملها مظهرة، ويرفع مابعدها تشبيها لها بما، لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء:

« أنْ يتمُّ الرضاعة» بالرفع[4] وقال الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا[5]

فإذا كانت أنْ ضعيفة هكذا، وهذا هو الدليل، فكيف تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء فى جواب الطلب، وكيف تعمل مع الحذف أيضا بعد اللام والواو و أو وحتى[6] ؟ هل وجود ما يدل عليها ـ إذا كانت هذه الحروف دالة عليها ـ أقوى من وجودها هى فى اللفظ ؟

* * *

فى منع المجازاة بكيف قالوا[7] : الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ولا ضرورة ها هنا تلجىء إلى المجازاة بها، فينبغى أن لايجازى

(١) الإنصاف م ١٢١.
(٢) م ٩٢.
(٣) م ٢٤، وإن كانوا ذهبوا إلى أنها لاتعمل حينئذ.
(٤) م ٧٧ ص ٢٣٣.
(٥) البيت مجهول القائل، وهو فى الخزانة جـ ٣ ص ٥٥٩.
(٦) مسائل الإنصاف: ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣ على الترتيب.
(٧) البصريون.

بها؛ لأنا وجدنا (أيا) تغنى عنها، ألا ترى أن القائل إذا قال: فى أى حال تكن أكن، فهو فى المعنى بمنزلة: كيف تكن أكن[1].

هذا المثال الذى أجازوه وجعلوه يغنى عن: كيف تكن أكن، ألا ينطبق عليه التعذر الذى قالوا به فى منعهم: كيف تكن أكن؟ فقد قالوا: « لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم، والقوة والضعف»[2].

٣ ـ يُستدل بما يعوزه الدليل

قال الكوفيون إن واو رب ليست عاطفة «لأن حرف العطف لايجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة كقوله:

وبـلـدٍ عـامـيـة أعـمـاؤه

ورد البصريون بقولهم: هذه الواو عطف، وإن وقعت فى أول القصيدة؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: ورب قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته... وإذ قد ثبت بماذكرناه أنها حرف عطف فينبغى أن لاتكون عاملة[3].

كيف يثبت هذا الكلام المقدر؟

* * *

استدل البصريون على أن (أيمن) فى (أيمن الله) مفرد لاجمع قالوا: «يدل عليه أنهم قالوا فى أيمن الله: م الله، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا، إذ لانظير له فى كلامهم».

---

(١) م ٩١ ص ٢٦٦.
(٢) ص ٢٦٧.
(٣) الإنصاف م ٥٥.

فما دليلهم على أن له نظيراً فى المفرد؟ فقد دفعوا بعدم النظير فى الجمع، فكان يجب تقديم النظير فى المفرد[1].

* * *

قيل: التثنية فى: كلا وكلتا لفظية لا معنوية، والدليل أن الضمير يعود إليهما مفردا تارة ومثنى أخرى[2].

وقيل أيضا: التثنية فى (ذان واللذان) تثنية لفظية لامعنوية[3] ولم يقدم الدليل، وهو منتظر.

٤ ـ يظهر التعسف فى إيراد الدليل

فى أحد وجهى الاستدلال على أن ضمة (أيهم) من قوله تعالى: ﴿ **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا** ﴾ ضمة إعراب، قال الكوفيون:

«الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: ثم لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت: لأنظرن أيهم أشد، لكان النظر معلقا؛ لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب يسقط عملهن، إذا كان بعدهن استفهام، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ»[4].

من أين أتى هذا الفعل «فتنظروا»؟ وما الدليل على تقديره[5]؟ ـ كل ما هنالك أنهم أرادوا مخالفة البصريين ولم يستطيعوا إلا التفكير فيما يمنع من تسلط هذا الفعل على (أيهم) ـ لأنهم أرادوا أن تكون ضمتها إعراب ـ فلم يجدوا إلا ظاهرة التعليق، ووجدوها تخص أفعالا بعينها وهى أفعال القلوب، فعمدوا إلى تقدير أحدها هنا، وحمل المعنى عليه.

---

(١) الإنصاف م ٥٩.
(٢) م ٦٢.
(٣) م ٩٥.
(٤) الإنصاف م ١٠٢.
(٥) يذكرنا هذا بما قاله ابن مضاء ـ فى كتابه الرد على النحاة ـ عن العامل المحذوف.

فى منع العطف على الضمير المرفوع قيل: «إن كان مقدرا فيه نحو: قام وزيد، فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو:

قمت وزيد، فالتاء بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك أيضا لايجوز»[1].

إذن فقد سووا بين الضمير المستتر والظاهر، أى بين قام بفاعلها المستتر وقمت بفاعلها الظاهر، ومن أصولهم: إن المحذوف كالثابت فى اللفظ فكيف تكون: قام وزيد، عطف اسم على فعل؟ وأكثر من ذلك كيف تكون: قمت وزيد، عطف اسم على فعل أيضا؟.

* * *

٥ ـ قد تخرج الأدلة القياسية عن المنهج العام فى الاستدلال عند المدرسة

فى استدلال الكوفيين على أن المبتدأ والخبر يترافعان قالوا: «وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولايتم الكلام إلا بهما... ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنا نقول: الابتداء لايخلو إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شىء، فإن كان شيئا، فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعانى[2]، فإن كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ماقبله إلى مالا غاية له، وذلك محال.وإن كان فعلا فينبغى أن يقال: زيد قائما، كما يقال: حضر زيد قائما، وإن كان أداة فالأدوات لاترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شىء فالاسم لايرفعه إلا رافع موجود غير معدوم. ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى قدمناها فهو معلوم غير معروف[3]».

(١) الإنصاف م ٦٦.
(٢) من مصطلحات البصريين.
(٣) الإنصاف م ٥.

هذا الدليل لايتفق مع ماسبق أن لاحظناه على الكوفيين من أخذهم بالظاهر القريب، وبعدهم عن المنطق والفلسفة، ولكنا نراهم يقولون إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العامل، وعدم العامل لايكون[1] عاملا، ثم هذه الطريقة التى اتبعوها هى طريقة التقسيم[2] التى يغلب استعمال البصريين لها.

* * *

ذهب الكوفيون إلى أن موضع الضمير: فى: لولاى ولولاك رفع، واستدلوا على ذلك بقولهم:

« إن الظاهر الذى قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك ماقام مقامه.

ولايجوز أن يقال: هذا يبطل بـ(عسى) فإن (عسى) تعمل فى المظهر الرفع وفى المكنى النصب، لأنا تقول: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

١ ـ أنا لا نسلم أنها تنصب المكنى، وإنما هو فى موضع رفع بعسى، فاستعير للرفع لفظ النصب فى عسى، كما استعير لفظ الجر فى لولاى ولولاك.

٢ ـ أن الكاف فى موضع نصب بعسى، وأن اسمها مضمر فيها.

٣ ـ أنه فى موضع نصب، ولكن لأنها حملت على (لعل)، فجعل لها اسم منصوب، وخبر مرفوع، وهو ها هنا مقدر.

وإنما حملت على لعل لأنها فى معناها، ألا ترى أن عسى فيها معنى الطمع، كما أن لعل فيها معنى الطمع، فأما لولا فليس فى حروف الخفض حرف بمعناها.

وهكذا يمضى الدليل منظما تنظيما عقليا، يضع لكل اعتراض الرد المقنع، بل يفترض الاعتراضات، ويرد عليها، وهى عادة البصريين ـ كما اتضح مما سبق[3] ـ الذين ينظمون أدلتهم تنظيما عقليا.

* * *

(١) هذا التعبير الفلسفى خاص بالبصريين.
(٢) قد يفسر هذا بأنه من وسائل إفحام الخصم، استخدام طرقه وترديد عباراته.
(٣) فى الجزء الخاص بالأدلة القياسية بين مدرستى البصرة والكوفة.

أجاز البصريون تقدم خبر (ليس) عليها ومنع الكوفيون ذلك.

كان دليل البصريين «الأصل فى العمل للأفعال، و (ليس) فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها..».

ننظر فى رد الكوفيين على خصومهم.

«هذا يدل على جواز إعمالها لأنها فعل، والأصل فى الأفعال أن تعمل؛ ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول يقتضى تصرف الفعل فى نفسه، وليس فعلاً غير متصرف، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف، فاعتبرنا الأصل بالأصل والوصف بالوصف[1].

هذه أيضا طريقة البصريين فى الاستدلال كما سبق أن بينا.

ونلاحظ أن ابن الأنبارى يؤيدهم فى المثالين الثانى والثالث ـ مما قدمناه ـ وقد يفسر هذا ذلك الطابع البصرى الذى نحسه، لأنه قد يكون ساق الأدلة على لسانه فطبعها بطابع تفكيره، على الرغم من أنه حاول أن يكون محايدا واستخدم مصطلحات الكوفيين كالمكنى وحروف الخفض وغير ذلك، وعلى الرغم من أنه قال فى المثال الأخير خلال استدلاله «وخصوصا على مذهب البصريين»، يؤيد هذا أنه قال فى الرد على المبرد البصرى «ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل مافى المبتدأ والخبر...» وليس هذا مذهب الكوفيين؛ لأنهم يقولون إن (ما) لاتعمل فى الخبر».

ويحضرنى فى هذا المجال ما ذهب إليه الستشرق جوتولد فايل، فقد شك فى صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل ومافيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين معتمدا فى شكه على أنه لم يكن هناك نحاة كوفيون يرتبون آراء الفراء والكسائى ويدعمونها، عازيا تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين محدثين، أخذوا بآراء الكوفيين فى بعض المسائل وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية.

* * *

(١) الإنصاف م ١٨.

الجانب الثاني: مدى اعتماده ـ القياس ـ دليلا من أدلة النحو: في حديثنا عن القياس بين البصرة والكوفة، تناولنا الجانب الأول الذى يتصل بالكيف أى: كيفية تناوله فى الاستدلال، ونعرض هنا للجانب الثانى وهو ما يتصل بالكم، وأعنى مدى اعتماده دليلا من أدلة النحو.

* * *

ركز القدماء نقاط الخلاف بين مدرستى البصرة والكوفة بل حصروها فى أن «البصريين كانوا يتشددون ويتحرون الدقة فيما يسمعون ولا يعتبرون إلا ما ثبت لهم كثرة وروده عن العرب، وأنهم كانوا يعتمدون فى الأغلب على القياس المنطقى العقلى دون حاجة إلى تأييده بالسماع، فى حين أن الكوفيين كانوا يتوسعون فى قبول المادة اللغوية، ويقيمون الأصول والقواعد على الشاهد الواحد».

ونقل السيوطى الاتفاق على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية[1].

ثم جاء دارسون محدثون فوسّعوا هذه الفكرة، وأضافوا إليها إيضاحات اعتمدوا فيها على ما روى فى كتب النحو وطبقات النحويين وأخبارهم، فالمستشرق الألمانى (جوتولد فايل) يقول ما ترجمته: تعتبر (المأثورات) بكل نواحيها المتعددة أهم مصدر للنحو الكوفى، وبالتالى فإن منهجهم إذا ماعقدت المقارنة بينه وبين منهج البصريين ليس منهجا بمعنى الكلمة، بل كان مجموعة من الأحكام القاطعة المفردة تطلق فى حالة وفى أخرى دون أن تؤلف خطة منسقة».

إذن فقد نفذ فايل من هذه الزاوية إلى اعتبار أن مدرسة الكوفة لم تتخذ لنفسها منهجا متكاملا.

ويعلق فايل على ما قاله القدماء فى التفريق بين الكوفيين والبصريين بقوله: «إن هذا لايصلح أساسا للفرق فى المذهب النحوى».

---

(١) الاقتراح / ١٠٠.

وأطلق الأستاذ أحمد أمين حكمه بأن الكوفيين كانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم»[1].

وقال أوليرى «إن منهج أهل الكوفة متفق مع منهج أهل البصرة فى النظرية والمبدأ ويختلف عنه فى التطبيق»[2].

وظهر من المحدثين من يرى فى الخلاف بين المدرستين وجهاً يختلف عن الذائع المعروف، فيجعل الكوفيين أصحاب قياس، والبصريين أصحاب سماع، معتمدا فى هذا الرأى على الكم والكيف. يقول الأستاذ سعيد الأفغانى: «السماعيون هم البصريون لا الكوفيون، فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحرى حالة المسموع عنه، فلا يدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم.. ومن احترامه ألا نساوى فيه بين القليل النادر والأكثر الشائع، فنغمط حق الأخير، والحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه»[3].

ويستدل الأستاذ أمين الخولى بما قاله الكسائى حين سئل عن اختلاف أحوال (أى) وتعليله: «(أى) كذا خلقت» على أن مدرسة الكوفة كانت تميل إلى التتبع اللغوى، وعدم اتباع التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقى الذى جنحت إليه مدرسة البصرة[4].

ثم جاء (د. مهدى المخزومى) فى مدرسة الكوفة يستدل على اعتداد الكسائى بالرواية بما دار بينه وبين عيسى بن عمر الثقفى حين اجتمعا فى بغداد، ودارت المساءلة بينهما على هذا النحو:

قال الكسائى: فسألته عن: همك ما أهمك، فقال: يجوز كذا وكذا، قال، فقلت: عافاك الله، إنما أريد كلام العرب ولم يجىء بكلام العرب[5].

---

(١) ضحى الإسلام حـ ٢ / ٢٩.
(٢) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ترجمة د. تمام حسان ص ٢١٩.
(٣) فى أصول النحو/ ١٩٨.
(٤) الاجتهاد فى النحو/ ١٢.
(٥) مدرسة الكوفة / ١٣٨، ١٣٩ عن مجالس اللغويين والنحاة للزجاجى.

وفى مجالس ثعلب[1]:

أملى ثعلب على أصحابه: قال المازنى فى قول الشاعر:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد إيانا

إنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل، ولكن قد حكى ذلك فى المفعول، قال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: كفى بزيد رجلا، كفى زيد رجلا، نعم بزيد رجلا، نعم زيد رجلا.

ويعلق د. المخزومى على هذه الرواية بقوله: لم يعن ثعلب فى هذه المسألة بالأصول الموضوعة التى تمسك بها المازنى، ووصف قول الشاعر من أجلها بالشذوذ، وإنما راح يويد قول الشاعر بلغات مسموعة من العرب، رواها هو أو سمعها وسمعها الكسائى، واعتبر وجودها ردا على المازنى، ولم نلمس فى رده أثراً لمنطق ولا ظلا لفلسفة، وإنما هو المسموع، والمسموع وحده[2].

وقد خرج من دراسته لمدرسة الكوفة بأنها كانت تميل إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء، وتعتمد كثيرا على الحس اللغوى، ولا تعنى بالأحكام العقلية إلا بمقدار ما يقتضيه الجد من دفع الحجة بمثلها.

ويغالى الأستاذ طه الراوى فى تعبيره عن هذه الفكره حين يقول:

«أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، ولا يُغفر له ذمة، ولا يُنقض له عهد، ويهون على الكوفى نقض أصل من أصوله، أو نسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثر[3].

أما د. شوقى ضيف فيقف للرد على صاحب مدرسة الكوفة ـ وإن لم يصرح بذلك ـ ويعيب عليه موقفه من البصريين وطعنه فيهم، يقول عن كلامه عن البصريين:

---

(١) ص ٣٣٠.

(٢) مدرسة الكوفة ص / ١٨٢.

(٣) نظرة فى النحو، مجلة المجمع العلمى بدمشق ـ المجلد العاشر.

«لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد فى العلوم، وأنه ينبغى أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا»[1].

وهو يستدل فى كتابه على أن الكوفيين كانوا يرفضون السماع بما رواه سيبويه فى الكتاب[2] من إعمال صيغ المبالغة فى أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم، فقد روى قولهم فى الاختيار: أما العسلَ فأنا شراب، بنصب العسل مفعولا به لشراب كما روى طائفة من الأشعار عملت فيها صيغ: فعول ـ مفعال ـ فعيل وفعل، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائى والفراء ينكرون عمل هذه الأسماء[3] محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع، ولذلك ضعف عملها.

بل يذكر أنهم رفضوا السماع لا لأبيات قد تكون شاذة، بل سماع إحدى القراءات السبع (قراءة لابن كثير)، فلم يجيزوا إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة النصب، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضى فإذا خففت زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقوله تعالى: ﴿ **وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم** ﴾.

* * *

أمام هذا الاختلاف كان لابد لى من التماس وجه الرأى فى هذا الموضوع، يقول على محاولة استقرائية تهدى إلى أساس يستند إليه قبل هذه الاستنتاجات النظرية وكان أمامى فى كتاب الإنصاف على اعتبار أن مسائله تمثل أكثر مسائل الخلاف بين المدرستين ـ بل أغلبها ـ مادة خصبة، فعمدت إلى استقرائها من هذه الزاوية زاوية اعتماد كل فريق فى استدلاله على القياس أو النقل (السماع) ولو كان

(١) المدارس النحوية / ١٦٢.
(٢) ١ / ٥٦.
(٣) مجالس ثعلب ١٥، ٢٣٦.

سماع بيت واحد، ورأيت إقرارا للحق أن أستبعد بعض المسائل التى ليس للنقل أو السماع من سبيل إليها، مثل مسائل: العوامل ـ الاشتقاق ـ الاختلاف فى أوزان الكلمات ـ علامات إعراب الأسماء الستة والجمع. وكانت نتيجة الاستقراء كما يلى:

	مسائل القياس	النسبة المئوية	مسائل السماع	النسبة المئوية	مسائل السماع والقياس	النسبة المئوية
الكوفيون	٣٣	٤٢٪	٢٥	٣٢٪	٢٠	٢٥٪
البصريون	٦٥	٨٣٪	٦	٨٪	٨	١٠٪

وظهر أن اعتماد مدرسة البصرة على القياس وحده بلغ نسبة عالية إلى جانب ١٠٪ ساقوا القياس فيه تأييدا للسماع، فى مقابل ٨٪ اعتمدوا فيها على النقل وحده.

أما مدرسة الكوفة فإن نتيجة الاستقراء تثبت أن المسائل التى اعتمدوا فيها على النقل وحده، ولو كان نقل بيت واحد، لم تتعد نسبتها ٣٢٪، فى حين أن المسائل التى اعتمدوا فيها على القياس وحده دون تأييد بالسماع تبلغ ٤٢٪.

وبذلك يمكننى أن أقول إن ما شاع بين القدماء وتابعهم فيه أكثر المحدثين من اعتداد الكوفة بالنقل والسماع[1] وتعويلهم عليه وحده لا يؤيده استقراء ما فى الإنصاف من مسائل الخلاف بينهما، وكل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد أن مدرسة البصرة كانت أكثر اعتمادا على القياس من مدرسة الكوفة.

* * *

(١) مع ملاحظة أنى لم أضع فى اعتبارى موضوع الشاهد الواحد، وهل يجوز الاستدلال به، بل اعتبرت الشاهد الواحد بل شطر البيت مسوغا لجعل المسألة ضمن ما اعتمدوا فيه على النقل.